

المكتبة القانونية
للاستثمارات وانعكود الدولية
وثائق وبحوث
(١)

لائحة مناصب البنك الدولي

دكتور فتحي عطية

محام لدى محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة السابق



١٩٨٨

المكتبة الفقهية

الاستثمارات و المقدود الدولي

وثائق و بحوث

(١)

لائحة مناقصات البنك الدولي

وَكُنْ لِفَعْلِيْعَ عَطَّابَيْهِ

محام لدى محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة السابق

١٩٨٨

مقدمة

يعتبر « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة ، شأنه في ذلك شأن « صندوق النقد الدولي ». وقد أنشأ هذا البنك تبعاً لاتفاقية بربتون ووذر التي عقّلت بولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام ١٩٤٤ للمساعدة على الدفع بعمليات التعمير والتنمية فيما لازالت آثار التخريب الذي أوقعته الحرب العالمية الثانية بالعديد من بلدان العالم . وقد انتصرت قروض البنك الدولي في سنواته الأولى في اعتقب الحرب المذكورة إلى دعم عمليات إعادة التشييد والتعمير في الدول الأعضاء في أوروبا واليابان ، ثم اتجه البنك منذ أواخر الخمسينات إلى تقديم القروض إلى الدول النامية لدعم مشروعات التنمية فيها .^(١)

ويقوم اتخاذ البنك الدولي لقراراته على نظام التصويت يعكس مقدار الحصة التقنية التي تملّكتها الدولة المسوقة في رأس المال البنك ، ومن ثم تبعى إمكانية تأثير القوى السياسية على قرارات البنك الائتمانية ، من خلال مبلغ أسهم الدول الصناعية الكبيرة في رأس المال البنك . على أنه لوحظ اتجاه البنك منذ أواخر السبعينات ثم السبعينيات إلى توخي الابتعاد بقراراته عن الاعتبارات السياسية ، وإلى إيلاء اهتمامات الفول الأكبر نفراً حكماً من التقدير والاهتمام بتوفير مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب ، وصرف صحي ، وكهرباء ، وأسكنان ، وصحة ، وطرق ، وتعليم ، وتربية . وبالإضافة إلى اعتداد البنك الدولي في معاييره للأقران بالعائد الاقتصادي للمشروع ومدى مساهمته في قدرة الدولة على التمويل وعلى سداد

(١) بلغ مقدار القروض والبنوك المنوحة للدول النامية من أعضاء البنك الدولي — بحسب وثيقة حديثة — ما يربو على ١٥% من إجمالي احصائية البنك الدولي — بحسب وثيقة حديثة — ما يربو على ١٥ بليون دولار تقريباً ٢٥٠ مشروعًا جديداً في قطاعات الطاقة (من كهرباء ، وقوى محركة ، وبنرويل ، وفحم) والنقل ، والصناعة ، والتصدير ، والاتصالات ، وتزويد القرى والمدن باللبن ، والتنمية الحضرية ، والتعليم ، والخدمات الصحية ، والتحفيظ السككى .

المدينية ، صر البنك يضيف في تقديره لجودي الارض الاعتداد بالبعد الاجتماعي للمشروع المول ، مثل فدوى القاتير على زيادة الدخول ، وتحسين مستوى المعيشة ، وتوفير فرص العمل ، وعلى الاخص للذئات الضعيفة او الاقل حرمانا في المجتمع .

ويتميز تمويل البنك الدولى لمشروعات التعمير والتنمية بالآتى :

١ - قروضه تقدم بشروط مالية ميسرة بالمقارنة بالامتنان المصرف العائد ، وذلك سواء من ناحية سعر العائد ، وطول آجال السداد ، مع اعطاء فترات سماح مناسبة . هذا فضلا عن اتباع نظام لتوزيع مخاطر تقلبات سعر الصرف المستخدم يتمثل في تقدير اقتساط سداد القرض على أساس مسلة من العملات مما يحمى الدولة المقترضة من تقلبات سعر عملة الاقراض .

٢ - المشروعات التي يowane البنك الدولي على تمويلها ظل دراسة جادة متباعدة فضلا عن حسن التوجيه من أجلته وخبراته ومستشاريه . وبخصوص البنك الدولي اعتمادات مناسبة لتقديم الشهورة الاقتصادية والمعونة الفنية لن يطلبها من الدول الاعضاء لدراسة الجودي الاقتصادية لمشروعات وقدرتها على الاستفادة من القروض المطلوب تقديمها ، وعلى ثبات السداد .

٣ - موافقة البنك الدولي على التمويل تتطلب الطمأنينة للدولة المقترضة الى حسن استخدام الوارد الذى يوفرها لها قرض البنك ، نظرا لما ينبع به البنك من خبرة واسعة في مجالات التنمية معززة بنقل كبير من التقنيين المالي والفنية ، مما يسهل ارتقاء الدولة المقترضة ما يشير به عليها البنك الدولي من اولويات التنمية والتمويل (١) .

* * *

وتشتمل هذه الصفحات قرارة لنصوص بما يسمى (الارشادات العامة بشأن التجهيز بمقتضى قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير

(١) راجع مقالة الدكتور على سليمان مساعد مدير التنفيذى السابق للبنك الدولي بعنوان « مصر والبنك الدولي » بمجلة الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٧٦ فى ١٩٨٥/١٠/٢٨ من ١٢ - ولزيد من التفاصيل عن البنك الدولي ونشاطه رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور عبد المعز عبد الففار نجم إلى كلية الحقوق بجامعة عين شمس عن البنك بعنوان « الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولى للإنشاء والتعمير » طبعة الهيئة المصرية العامة للكتب - ١٩٧٦ .

واعتدادات المؤسسة الدولية للتنمية) وهي ما اطلقتنا عليه من باب التيسير (لائحة مناقصات البنك الدولي) وهي وثيقة قانونية على قدر كبير من الأهمية للمشتغلين بالاستثمارات الدولية ، وفي الدول الخاسدة النفو على الأخص ، وذلك لما تعتد عليه هذه الدول في تمويل مشروعاتها الحيوية من موارد البنك الدولي (١) . وقد عنيت أحكام هذه اللائحة التي توخت الإيجاز مع الأحكام في الميساغة تحقيق الرعاية القانونية اللازمة لمختلف أطراف العلاقة في تزويد المشروعات أنموذل من موارد البنك الدولي بما يلزمها من بضائع وانتشارات وخدمات . وننظراً لضخامة حجم الاستثمارات المقدمة وتنوع جنسيات أصحاب المصالح المتراعلة في هذا المضمار (٢) ، فقد رأينا من المقيد ان نقدم للمكتبة العربية هذا

(١) ان سياسة الانتقاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر منذ السبعينات على المشروعات التي تشهد في زيادة الدخل القومي للاقتصاد المصري قد جعلت البنك الدولي يتوجه إلى مزيد من الاقتراض إلى مصر حتى أصبح للبنك دور فعال في عمليات تمويل برامج التنمية الاقتصادية في مصر وعلى الأخص مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء وغيرها من الحاجات الحيوية للمجتمع . وذلك على أساس من العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات التي تنهض بها الدولة المفترضة ، ومن ثبتي سياسات لتسعير هذه الخدمات لا تتتجاه على أى حال قدرة المستفيدين على الدفع .

ويؤكد البنك الدولي على أهمية اتباع برامج اقتصادية واجتماعية متكلمة ورشيدة في الدول المفترضة ، ومن ثم يشجع برامج الاصلاح في مجال الزراعة والصناعة والضربيه والعدالة الاجتماعية وغيرها . ويقرر الدكتور على سليمان مساعد المدير التنفيذي السابق للبنك الدولي (الاهرام الاقتصادي عدد ٨٧٧ في ١٩٨٥/١١/٤ من ٣٧) أن البعثات العديدة للبنك الدولي ساهمت في الاعداد لخطط الاقتصاديات والاجتماعية المعول بها على انه من الطبيعي ايضاً ان يحسم البنك الدولي من ناحية أخرى عن اقراض الدولة التي تصبيع غير قادرة على سداد ديونها نتيجة انفلات غير الاقتراض من بين يديها .

(٢) يعني البنك الدولي بالتوصل إلى تسعي اقتصادي اي واقعى لقوى الانتاج وأسعار المنتجات في المشروعات التي يمولها او بعبارة أخرى جعل تقييم الوارد والمتصرف في المشروع على أسس سعر السوق ، وهو ما يعني قدر الامكان كبح جماح التدخل الإداري وكسر شوكة التسعير =

الكتاب الذي يضع بين يدي القارئ «العربى عسلماً»،
وأن كان متواضعاً، إلا أنه غير مسبوق في لقته . وقد زاد من حافزنا
على إخراج بهذا الكتب إلى الطبعنة أن عدّة دول في العالم الغربى
تعتبر من الدول الآذنة في النسو وتحتاج إلى الاستعمال بالقروض التي
يورها البنك الدولى للإنشاء والتعمير للدول الأعضاء فيه ، ومن ثم إلى
طبعوعات البنك المذكور ، وفي مقدمة لاتحه هذه التي لم تتصدر لها ترجمة
عربية معتقدة من هيئة البنك بعد ، ومن ثم لازالت مقتدة مما يدعونا ان نذهب
بالمسئولين عن البنك الدولى ان يعلموا على تلاقى ذلك في المستقبل القريب .

وقد اعتبرت لائحة مناصب البنك الدولي نموذجاً، احتذى به من قبل عديد من المؤسسات الدولية المشتغلة بتمويل تجهيز المشروعات، مما يزيد من أهمية تعريف القراء العرب بالحكام، التي سوف يتبعون له منها أيضاً إلى أي مدى وباي سرعة تجد المفاهيم المحلية للقانون نفسها في مواجهة مفاهيمه الدولية، مما يقضى سرعة الالتفات إلى تطوير المفاهيم القانونية المحلية حتى تتواءك ومتطلبات العصر.

وقد رأينا استكمالاً لفكرة القارئ أن نضمن هذا الكتاب بعد دراستنا العربية للائحة مناصب البنك الدولي، النصر الانطوني لهذه اللائحة.

ولا يغوصني في ختم هذه المقدمة أن أقدم شكري للصديق الاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير مجلة (الأهرام الاقتصادي) الذي تحمس لنشر مادة هذا الكتاب في عشر مقالات بمجلته في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٨٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٨٦ .

واله ولی التوفيق .

= الجري ، مع التمسك بضرورة التأكيد من تحقيق المشروع المول لعله مالي جزء ومتعدد . وفي مقدمة الاعتبارات التي يعتقد بها البنك الدولي في هذا المقام : ١ - السعي لافتتاح الدولة المقترضة بتمويل هيكل سعر الفائدة في بعض القطاعات مثل الاستثمار الزراعي والصناعي والادن الغذائي والاسكان . ب - محاولة تحفيز سعر الصرف للوصول به الى سعر يقارب قوى العرض والطلب قدر الامكان . ج - اطلاق السعر النهائي للمنتج المول بفرض البنك . وذلك كله كوسائل متغيرة لضمان تلبية المشروع لسداد التزاماته واستعادة تكلفته على الاقل ، حتى لا يكون المشروع عبئا على كاهل الاقتصاد القومي للدولة المقترضة ، وهو ما يتحقق تدريجيا في مجال التنمية الاقتصادية بالمعايير الاقتصادية السليمة في ظرف البنك الدولي .

الفصل الأول

مدخل إلى تجهيز المتروبوليت الدولية

تقع لائحة مناقصات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مقدمة وثلاثين من الأحكام . واللائحة الأولى تتضمن أحكام المناقصات الدولية التناسية . وتتضمن اللائحة الثانية أحكام الشفط الأخرى المتعددة غير المنقحة التناسية . وهذه اللائحة ملحق الأول بعنوان «مراجعة البنك لقرارات التجهيز» والثانية بعنوان «التفسير المترافق والمقاولين المطهرين» .

المقدمة :

١ - ١ - تختلف المقدمة من مادة وحيدة تنطوي على أحد عشر بندًا تتضمن بعض الاعتبارات العالية .

ويشير البند الأول إلى أن الغرض من هذه اللائحة هو أن تبين أرشاداتها العلية لن يقوم بتنفيذ مشروع ممول ولو في جزء منه من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو مؤسسة التنمية الدولية وما يتطلبه المشروع المجهز من ترتيبات خاصة بتوريد السلع وتنفيذ الأشغال وما يرتبط بذلك من خدمات ثابعة ، مثل النقل والتأمين والتغريب والتركيب والصيانة المبنية وما شابه ذلك من خدمات .

ولكن هذه الخدمات لا تشمل « الاستشارات » التي اندد لها البنك الدولي وثيقة أخرى بعنوان « لائحة استخدام المستشارين من جانب المقترضين من البنك الدولي أو من جانب البنك الدولي نفسه كويضة تنفيذية » .

ويحكم انتقام القرض العلاقة بين المقرض والبنك ، بينما تعمل
احكم هذه اللاحقة على ارشاد القائمين بعمليات تزويد المشروع بالسلع
والاشراف ، وذلك في العقوبة المترتبة على انتقام المذكور .

وتحكم حقوق وواجبات المقرض وموردي السلع ومقاولى الاشتغال
من اجل المشروع وتنقق المانحة ثم العقد الموقع بين المقرض ومورد
السلع او مقاول الاشتغال ، ولا تحكمها هذه اللاحقة التي يقتصر مفعولها
على ارشاد التولين لتجهيز المشروعات المولة من البنك الدولى الى
اما يجب ان ينص عليه من احكام في وثائق المانحة من اجل تجنب المزاعق
الى قد يتزرون فيها في هذا . الحقن الجيد تسبباً من عمليات الاستئجار
الدولى وما قد يكون له من مواعظ وخيمة على اموال البنك الدولى ذاته او
الدول المقرضة منه ، وكذلك لمنع اموال المستثمرين الدوليين الذين يحرسون
البنك الدولى على مصالحهم ايضاً ، لما لهم من نعالية في التنمية
الاقتصادية . اما بالنسبة لاتفاقية القرض فلن يكون لغير الاطراف
المبرمة لها الادلة باى حق من الحقوق التي تقررها تلك الاتفاقية ،
او يكون له اي مطلب في حصيلة القرض او ادعاء بشانه .

اعتبارات عامة :

١ - ٢ - وتقع مسؤولية تنفيذ المشروع ومن ثم الحصول على
العقود وتطبيقها في ظل المشروع على عاتق المقرض . وفي بعض الاحيان
يتصرف المقرض ك وسيط تخصيص ، اما المشروع يتم توقيعه تنفيذه هيئة
او جهة اخرى غير المقرض كما لو اقرضت الدولة من اجل مشروع
بعده بتقنيته الى شركة من شركات القطاع العام او كما لو اقرضت
الدولة لتدعيم بنك من البنوك او مناعة من الصناعات (الاهلية) وفي
مثل هذه الحالات تشمل الاشارة الى المقرض هذه الهيئات او الكيانات
القانونية الاخرى المنفذة للمشروع الذى ابرم القرض من اجله . ولا يتطلب
البنك الدولى في بنود اتفاقاته سوى ضمان ان ينفق القرض في الغرض
المتوخ من اجله ، ببراعة الاقتصادية والفعالية . اما غير ذلك من
اعتبارات غير اقتصادية مثل الاعتبارات السياسية بصلة عامة ، فهو
لا يعنينا البنك القائم . وعلى الرغم من انه في الواقع العملى يتوقف

التابع تواعداً واجرها تجهيز المشروعات بالسلع والخدمات على المشرف كل نحلة على تحدة إلا أن شهادة اعتبارات ثلاثة تحكم متطلبات البنك في هذا المقسم بصفة علية وهي :

(أ) الحاجة إلى الاقتصاد والفعالية في تنفيذ المشروعات ، بما في ذلك تزويدها بالسلع والأشغال .

(ب) اهتمام البنك ، باعتباره منظمة تقوم على نشاط دولي ؛ ينبع على كل من توفر له الأهلية للتقدم بالعطاءات من الدول النامية والدول الآخذة في النمو (١) ، الفرصة المناسبة في تزويد المشروع بالسلع وتنفيذ الأشغال المولدة من البنك .

(ج) اهتمام البنك ، كبنكية من أجل التنمية ، بتشجيع نحو المقاولين والصناع المطحين في البلد المترض .

١ - ٣ - وقد تبين للبنك الدولي في أغلب الحالات أن هذه المتطلبات وما تمثله من مصلح يمكن تحقيقها من خلال اجراء مناقصات دولية على أساس من المنافسة العامة ، متى احسن ترتيبها ، مع ايلاء افضلية مناسبة لانتاج السلع المطحين او الاقليين ، وايضاً كلما كان ذلك ملائماً للمقاولين المطحين بمراعاة شروط معينة . ولهذا فإن البنك يتطلب ان يكون الحصول على السلع والانتشارات من خلال مناقصة تنافسية دولية ، مفتوحة للموردين والمقاولين الذين توافر فيهم الأهلية لذلك (٢) .

على انه من ناحية أخرى ، قد تتواجد حالات لا تكون فيها المناقصة التنافسية الدولية هي الوسيلة المطلوبة من حيث تحقيق الاقتصاد والفعالية . وعندئذ تعمد اثنائية القرض الى النص على وسيلة أخرى لتجهيز المشروعات بالسلع والأشغال .

وقد افردت لائحة مناقصات البنك الدولي الباب الثاني منها لاحكام المناقصات الدولية التنافسية مأمورات الارشادات العامة التي تتبع عند

(١) على ما سيرد ذكره في البند (١ - ٥) .

(٢) على ما سيرد ذكره في البند (١ - ٥) .

تجهيز المقومات المطلوبة من جانب البنك عن طريق المناقصة الفنансية الدولية . ثم انتقلت اللائحة في الباب الثالث منها الى استعراض الرسادات العامة التي تتبع بالنسبة لوسائل تجهيز المشروعات بغير طريق المناقصة الفنансية الدولية ، وذلك في الحالات التي تكون تلك الوسائل الأخرى للمناقصة أكثر ملائمة لطلب تلبية احتياجات المشروعات بالقصد وفعالية . وينص في اثنائية القرض على ما سوف يقتضي الامر اتباعه من هذه الوسائل لتزويد المشروع بالسلع والاسفالة الازمة له .

مجال تطبيق اللائحة :

١ - ٤ - يمول البنك بصفة عامة جزءاً محسباً من تكاليف المشروع^٤ وتطبق الاجراءات المبينة في هذه اللائحة بالنسبة لكل عمليات تزويد المشروع بالسلع والاشتاءات المطلوبة بحصيلة القرض . أما فيما يتعلق بتزويد المشروع ببضائع وأشغال غير مطلوبة من حصيلة القرض ، فإن للمفترض أن يتبع اجراءات غير المبينة باللائحة . على أنه في هذه الحالة يجب أن يلتقي البنك بأن الاجراءات التي سوف تتبع ستحقق التزام المفترض بتنفيذ المشروع على نحو لائق وفعال ، وان السلع والاشتاءات التي يجري تجهيز المشروع بها هي :

(أ) من صنف كاف الجودة . ولا تتنافر مع انسجام المشروع كل ، بحيث تتحقق مع ما جهز من أجزاء العقد بحصيلة القرض توازناً مقبولاً .

(ب) يتم تسليمها أو انجازها في المواعيد المقررة .

(ج) محددة السعر بحيث لا يؤثر على قدرات المشروع الاقتصادية والمالية تأثيراً سلبياً معوقاً له عن تحقيق الغرض منه .

الأهمية :

١ - ٥ - حصيلة قروض البنك تؤدي نحسب لتكلفة السلع والخدمات المقدمة من متناقصين من بلاد أعضاء في البنك أو من سويسرا ، ومنتجة في تلك البلاد أو بوردة منها . ولا غرابة هذه اللائحة يقبل

الموردون والمتاولون من « تأمين » الطين للتنقيب على توريد الملح وتنفيذ الأشغال المملوكة من البنك .

وتطبيقاً لهذه السياسة فإن المتزايدين من بلاد أخرى ، وكذلك السطع والخدمات المقدمة من بلاد أخرى ، لا يجوز تزويدهم أو قبولها في مزايدات من أجل عقود سوف تزول كلها أو جزئياً من قروض البنك .

١ - ٦ - لا يمول البنك نقل البضائع إذا كانت هذه الخدمة مؤداة من جانب منشآت متنية إلى مصادر غير جائز اشتراكها في المناقصات التي يمولها البنك ، أو بعبارة موجزة متنية إلى مصادر غير مؤهلة ، الا اذا :

(١) كانت جنسية السفينة غير ذات أهمية ، نتيجة تخولها في ملكية اتحادات للنقل البحري تلك اغلبية أسهامها شركات نقل بحري متنية إلى مصادر مؤهلة .

(ب) او تغدر توافر وسائل آخرى للنقل .

(ج) او كان استخدام وسيلة النقل التي يتغدر لها الانتفاء إلى مصادر مؤهلة من شأنه ان يسبب ارتقاضاً شديداً في المصروف ، او تأخيراً يالفا (١) .

كما ان الخدمات التأمينية ليس مسموحاً بتغويتها من حصيلة قرض البنك الا اذا كانت هذه الخدمات مقدمة من مؤمنين مؤهلين ، اي يتمون الى مصادر جائز اسهامها في مشروعات يمولها البنك .

١ - ٧ - لا يسمح البنك ، بالنسبة لاي عقد يمول منه ، ان يأتى المفترض على منشأة ، التقدم ببيان الخبرة المسبق (١) ، اذا كان التقدم بذلك البيان كاجراء من اجراءات المنفعة الدولية التقافية ، متى كل

(١) راجع ايضاً ما سيرد في البندين (٢ - ٣٦) و (٢ - ٣٧) .

(٢) انظر ما سيرد من ايضاح بشأن هذا البيان فيما بعد .

ـ حمله الاباء الاموال لا تتعلق بصلاحية المنشأة في توريد المنتج وتنمية الاشتغال
ـ موضوع العقد .

ـ كما لا يسمح البنك ايضاً لمقرض ان يستبعد احد المتقدمين للمناقصة
ـ بسبب من هذا القبيل .

ـ ولكن يستثنى من ذلك جواز استبعاد منشآت او السماح بعمد
ـ التعامل معها او في بضائع تتمنى الى دولة تحظر الدولة المقرضة بحسب
ـ توانيتها او لوانتها الرسمية اقامة علاقات تجارية معها ، ما دام يقتضي
ـ البنك ان مثل هذا الحظر لا يؤثر على النافذة الفعلية من أجل الحصول
ـ على السلع او الانتشاءات المطلوبة .

ـ التعهد المسبق ، والتمويل بالر رجمي :

ـ ١ - ٨ - في بعض الاحيان ، التي يكون المقرض قد ابرم عقدا
ـ في تاريخ سبق على توقيع اتفاقية القرض مع البنك ، قد يضحي العقد
ـ بمقوله من جانب البنك من اجل مزيد من الشرعة والفعالية في تنفيذ
ـ المشروع . على انه يجب عندئذ بالنسبة لهذا العقد ان تكون اجراءات
ـ تجهيز المشروع بما يلزمها من سلع وانتشاءات بما في ذلك « الاعلان »
ـ مقنوية مع احكام اللائحة وارشاداتها العملية كي يمكن اعتبار العقد المسبق
ـ صالحاً للتزويل من جانب البنك ، وأعمال اجراءات المراجعة العادية من
ـ قبله في هذا الشأن .

ـ وفي حالة العقد المسبق ، فإن المقرض يبرم ذلك العقد على
ـ مسؤوليته الخاصة ، وإى اتخاذ من قبل البنك على مراجعة ما تم ،
ـ ومتطلبة المقرض باستثناء اجراءات او مستندات ، وابداء مقتراحات لفتح
ـ القرض ، لا يلزم البنك بالموافقة على بنح القرض للمشروع المطروح .

ـ ويطلق على اي اداء من جانب البنك لمبلغ سداد موضوعات اتخذت
ـ من قبل المقرض بوجوب العقد المسبق ، اي الذي ابرم في تاريخ سبق
ـ على توقيع القرض – يطلق على ذلك الاداء « التمويل الرجمي » او

« التمويل بايثار جمعي » ، وتمثل هذا التمويل غير منسوج بـ « الا في الحدود التي متوف قبليها اتفاقية القرض » .

الشروط على المترسكة :

١ - ٩ - المنتجون والمقللون في بلد المفترض يشجعون على المشاركة في اجراءات تجهيز المشروعات ، ذلك ان البنك يسعى ، من خلال اجراءات تجهيز المشروعات الى تشجيع تنمية الصناعة المحلية . ويمكن للمنتجين والموردين في البلد المفترض ان يشتراكوا في الماقمة استقلالا او كمشاركين لمنتجين او مقللين اجانب ، اي من بلد اخر .

ولكن البنك لا يسمح ببناقصات تكون فيها مثل هذه المشاركة وجوبية ، ولا بما شمله ذلك من صور المشاركة المروضة بين المنشآت المحلية والاجنبية .

مراجعة البنك :

١ - ١٠ - يراجع البنك المنشآت التي يطرحها المقرض بـ « حيث الاجراءات والمستدارات وتقدير العطاءات وارسال المزاد » ، للتأكد من ان الشروط السليمة للمناقصات قد ابعت .
والاجراءات التي يتبعها البنك لتحقيق هذه المراجعة مبينة في الملحق رقم (١) وستعرضها فيما بعد .

وتحدد اتفاقية القرض الى اي مدى تتبع اجراءات المراجعة هذه بالنسبة لمختلف اصناف السلع والاشغال المولة بحصولة القرض .

التجهيز الخاطئ :

١ - ١١ - لا يمول البنك نقلات السلع والاشغال التي لم تتبع في الحصول عليها الاجراءات المتفق عليها .

وتقوم مسؤولية البنك على القاء ذلك الجزء من القرض الذي مولت
به السلع والأعمال التي تم الحصول عليها بغير الإجراءات المسبقة
للمتنفسة . كما يجوز للبنك ، بالاشارة الى ما تقدم أن يشترط بوجوب
اللتالية القرض اتخاذ اجراءات أخرى لتدارك ما قد يقع من مخلفات ،
وذلك لأن يفرض أي جراءات أخرى يقوم بتطبيقها في حالة المخالفة .



ويبين من ذلك أنه على الرغم من أن البنك الدولي قد وصف أحكام
الائحة منتصفاته بأنها « ارشادات عامة » الا أن هذه فيحقيقة الأمر ليست
في مجموعها مجرد ارشادات توجيهية اختيارية للمقترض أن يتبعها أو لا .
بيمثلها عند تجهيز مشروعاته التي يفترض من البنك لاجل تمويلها والصرف
عليها ، بل هي أحكام تقرر لها الزام معين يتمثل في الجراءات التي بجد
المفترض أنه تعرض لها ووكلت عليه عند اخلاله بها ، وعلى الأخص
ذلك الأثر الممثل في عدم تمويل البنك أي نتفقات تصرف على سلع وانتشارات
تم تتبع ب شأنها الاجراءات التي بينها البنك في لاحظه بقرار لا يأس به من
تفصيل ، والتي يجب أن تجد صداقها في انتقائية القرض حتى تكون ملزمة
للمقترض ، فازارها هنا لا يائى إلا من ارادها في انتقائية المتنفسة للقرض التي
يوضع عليها البنك والدولة المقترضة ، وتأخذ صفتها الملزمة من اسلوب تعاملتي
تقسم على ثلاثة ارادتين على الأقل . فمن تزيد عن الدول ان تحصل
على القرض الذي تحتاج اليه من البنك الدولي يجب ان تتقبل النص في
الانتقائية على اتباع أحكام الائحة فيما يستخذه من اجراءات لتجهز
المشروع بالسلع والاسفل والاعمال المرتبطة بها كقتل وتأمين وضمان
وغير ذلك . ومن مسؤولية البنك القاء اي جزء من القرض استخدم
بالمخالفة لارشاداته العامة في تمويل تجهيز المشروع بالسلح أو الاسفل
العلية ، ومن ثم يعود على الدولة المقترضة بهذه البالغ لردها اليه من
سلها الخمس ، كما ان للبنك في سبيل شمان خصين يقتضي ارشاداته العامة ،
اي لائحة منتصفاته ، والتزام الاطراف المعنية بها إلى بيانها إلى قرض اي
اجراءات او اتخاذ اي اجراءات تحفظية تحددها انتقائية القرض .

الفصل الثاني

الاحكام العامة للمناقصة الدولية التالفة

قلنا ان لائحة مناقصات البنك الدولي قد تضمنت ، بعد الاحكام العامة التي عرضتها في المقدمة ، طائفتين من الاحكام . وفي هذا الفصل نعرض الطائفة الاولى من هذه الاحكام ، وهي الخامسة بالمناقصة الدولية التالفة .

نهاية :

٢ - ١ - ان اجراءات المناقصة الدولية التالفة ، او المناقصة على اسلوب من المناقصة العامة ، على ما هو متبع في لائحة البنك الدولي تستهدف ان تتبع لكل المناقصين او الزبائن المقبولين او المؤهلين للتقدم بعطاءاتهم لتجهيز المشروعات المولة من البنك الدولي (١) العلم بمتطلبات المفترض من عمليات تجهيز مشروعاته المولة من البنك الدولي كما تتبع لهم فرضا متكافئة لتقديم عطاءاتهم بخصوص تجهيز تلك المشروعات بالسلح والاشغال اللازمة .

المناقصات المجموزة :

٢ - ٢ - عندما تكون المناقصة التالفة الدولية هي الوسيلة المناسبة لتجهيز المشروع بسلح او اشغال معينة ، لكن المفترض يريد ان يحتجز اداء جزء من هذا التجهيز للموردين او المقاولين المطابقين ،

(١) على ما تقدم عليه في البند (٤) شرارة .

فإن البنك يجوز له أن يتسلّم مثل هذا التجهيز المحتجز ، وذلك على شريطة :

(أ) لا يكون هذا التجهيز المحتجز أهلاً لتمويله بقرض من البنك ، ومن

ثم لا يكون مولاً فعلاً بقرض من هذا القبيل ،

(ب) لا يؤثر هذا التجهيز بشكل مُعَلَّ على الآراء المرضي بمتطلبات المشروع من ناحية التكاليف أو الجودة أو المسير الزمني للتنفيذ .
بان يعوق منه أو يبطئه .

نط وحجم العقد :

٢ - ٣ - يجب أن تحدد وثائق المناسبة بوضوح نط العقد الذي سيبرم ، والاحتكم المفترض ادراجهما في ذلك العقد .

وأكثر انتشار العقود ثنائياً في هذا المقام ينص على أن يكون السداد على أساس مبلغ إجمالي ، أو على أساس سعر الوحدة ، أو على أساس التكلفة مضانها إليها الاتساع ، أو على أساس الجمع بين واحد

أو أكثر مما تقدم من صور أداء الثمن .

ولا تعتبر العقود على أساس التكلفة المفتوحة ، أي العقود التي يضم فيها صاحب المشروع للمجهز استرداده ما تكبدته من تكاليف مقبولة من البنك ، إلا في ظروف استثنائية مثل أن يكون العقد محاطاً بمخاطر كبيرة ، أو حينها لا يمكن تحديد التكاليف مقدماً بصفة كافية .

على أن مثل هذه العقود يجب أن تتضمن أصلية حوالز مناسبة للتشجيع على الحد من التكاليف .

٢ - ٤ - يتوقف حجم العقد في كل حالة على خصائص المشروع وطبيعته ومونته .

وبالنسبة للمشروعات التي تحتاج إلى نوعيات متعددة من الأعمال والسلح ، تبرم عادة عقود منفصلة ، بعضها لاداء الأشغال وأخرى لتوريد المهمات ، أو قد تبرم عقود موحدة للتوريد والتركيب معاً .

٢ - ٥ - وبالنسبة لمشروع يحتاج إلى اشتغال مدنية أو معدات متباينة ، ولكن يمكن الفصل بينها ، يجوز أن يدعى المترابطون بالمتباينة تحت خيارات مختلفة بتقييم عطاءات بعقود وعقود بديلة ، هنا تدخل بذكراً اهتمام الشركات الكبيرة والصغرى على حد سواء . وفي هذه الحالة يجب أن يسمح للمقاولين والصناع الموردين ان يقدموا عطاءاتهم من أجل عقود مفردة تغطي مجرد شرائح من المشروع ، أو من أجل مجموعة من العقود المثلية تغطي رزمة من عمليات المشروع حسب ما يختارونه متنقاً مع متطلباتهم وأمكاناتهم .

ويجب أن تفتح نماذج تقييم العطاءات بديلاً ، الرزم منها والأفراد ، أي عطاءات الشرائح وعطاءات الجملة ، وتقييم كلها في وقت واحد ، وذلك بغية تحديد العطاء أو مجموعة العطاءات التي تقدم أفضل التغطية للمفترض (١) .

٢ - ٦ - وفي بعض الحالات المعينة ، كحالة ما تكون فيه عمليات خاصة ، أو شديدة التداخل ، قد يقبل البنك استند العملية برمتها إلى مقاول واحد . وقد درج العرف على تسمية هذه العملية «عملية تسليم منتاج» وعندئذ يتولى ذلك المقاول الذي سوف يلتزم بالتنفيذ الشامل ويوجب عقد واحد ، اعداد التصميم والقيام بالأعمال الهندسية ، وتوريد

(١) انظر ما سيلوح في بندى (٢ - ٤٩) و (٢ - ٥٤) بالنسبة لأجراءات تقييم العطاءات .

المهمات والاجهزة وتركيبها ، وفي النهاية اقامة المنشيد المعماري او الصناعي او الهندسى المتعاقد عليه كاملا .

او بدلا من ذلك قد يتولى المترض مسؤولية التصميم والاعمال الهندسية ، ويدعو المزيدين لمناقصة عن عقد يحملهم محسب مسؤولية توريد وتركيب ما يلزم للمشروع من معدات وأجهزة .

٢ - ٧ - ان اعداد التصميمات التفصيلية والاشتراطات الهندسية للبضائع والاشغال التى سيتم تجهيز المشروع بها ، بما في ذلك اعداد مواصفات الفنية وسائل وثائق المناقصة ، يجب ان يسبق الدعوة الى المناقصة من اجل ابرام العقود .

على انه في حالة « عقود تسليم المفتاح » او عقود التنفيذ الشامل ، وفي حالة عقود الانتشارات الصناعية الضخمة التي تتصف ب ERA حل تنفيذية واسعة ومتسلبة ، قد يكون من غير المرغوب فيه او من غير العملى اعداد مواصفات فنية كاملة مقدما . وسوف يكون ضروريا في مثل هذه الحالة اللجوء الى اجراء المناقصة على مرحلتين ، المرحلة الاولى تتضمن دعوة ، بغير طلب تحديد اسعار ، للتقديم بمقترنات فنية قبل الاستيفاضاح وانخلال التعديلات المناسبة . ثم تعقب بهذه المرحلة مرحلة ثانية تقوم فيها العطاءات بالاسعار (١) .

الاطمار والاعلان :

٢ - ٨ - يعتبر من الامور الحيوية بالنسبة للمناقصة التنافسية الاخطر في الوقت المناسب عن الفرض المتأهله للتقدم بالعطاءات .

وبالنسبة للمشروعات التي تحتاج الى تجهيزها بالسلح او الاعمال المدنية على اسس المناقصة الدولية التنافسية ، فإن المترض يطلب بن

(١) وهذه الطريقة تعرف باسم « عطاء المظروفين » .

يعد ويقدم الى البنك اخطارا علما بالتجهيز ، وذلك في اسرع وقت ممكن وعلى كل الاحوال في موعد غليته ستون يوما سابقة على تاريخ فتح باب حصول الكافنة على مستندات المناقصة المتعلقة بذلك البضائع او الاعمال حسب الاحوال .

وسوف يدبر البنك امر نشر هذا الاخطار في مطبوع من مطبوعات الأمم المتحدة بعنوان «نشرة الأمم المتحدة للتنمية ، الطبعة التجارية » .

ويجب ان يتضمن الاخطار معلومات تتعلق بالاتي :

(ا) مطلق التروض المنوح (او المتظر ظيقه) .

(ب) مقدار الترض ، والغرض منه .

(ج) وصف البضائع والاعمال المطلوب امداد المشروع بها عن طريق المناقصة الدولية التنافسية .

(د) الموعد المقرر للتقدم الى المناقصة او التقدم ببيان الخبرة المسبق .

(ه) تعيين الجهاز التابع للجهة المترضة ، الذي يتولى مسؤولية تجهيز المشروع المطلوب ومن ثم اجراء المناقصة . وهذا الجهاز قد يكون على سبيل المثال وزارة او هيئة عامة او وحدة من وحدات الادارة المطيبة او شركة عامة على حسب الاحوال .

ويظل المقترض مطالبا في هذا المقام بتجدد الاخطار سنويا وتقديم ما استحدث من المعلومات الازمة ، مادام لازال ثمة بضائع او اعمال لازمة لتجهيز المشروع على اسس المناقصة الدولية .

٢ - كما يجب ان يبلغ المجتمع الدولي في الوقت المناسب ايضا بالقرض التي سوف تناح للمناقصة فيها تبعا لنوعيات العقود ، ولابل هذا الفرض :

(ا) يتم الاعلان عن الدعوة الى تقديم بيان الخبرة المسبق ، او عن الدعوة الى المناقصة العامة في واحدة على الأقل من الصحف السيارة في بلد المفترض .

(ب) يتم الاعلان عن ذلك ايضاً في الجريدة الرسمية لهذا البلد ان وجدت مثل هذه الجريدة .

(ج) تسلم نسخ من هذه الدعوات او الاعلانات الى المطلين المذكورين للدول المؤهلة كاللحوظ التجاريين والقائمين بذلك الدول (١) التي تهدى موردة فعالة للسلوك والاشتاءات والاعمال المطلوبة .

(د) كما تسلم نسخ من تلك الدعوات والأعلانات الى أولئك الذين أفصحوا عن اهتمامهم بتجهيز المشروع نتيجة للخطار العام عنه .

(ه) كما أنه لا يشجع عليه المفترض أن يتولى اجراءات التشر عن المناقصة في الطبعة التجارية لنشرة الأمم المتحدة للتنمية .

١ و ١ وبالنسبة للعقود الضخمة ، او المختصة ، او ذات الاهبة قد يطلب البنك من المفترض أن يتولى الاعلان للتقديم بيان الخبرة المسبق او الاعلان عن المناقصة في بعض الجلات او الصحف الفنية او المختصة المعروفة ، او في التشرفات التجارية او الصناعية ذات التداول الدولي الواسع .

وفي كل الاحوال ، يجدر أن يتم أبلاغ المجتمع الدولي بمثل هذه في وقت كان لم يمكن الراغبين في المناقصة ، والمتضرر أشتراكهم فيها ، من الحصول على المستندات والأوراق الخاصة بالمناقصة وأعداداً عطاءاتهم والتقدم بها (٢) .

(١) راجع البنود (١ - ٥) و (١١ - ٦) و (١١ - ٧) .

(٢) راجع ما سبق في البند (٢ - ٤٤) .

بيان الخبرة المسبق للمذايدتين :

٢ - ان طلب المقرض من المتزايدين ومتقدمي المطاعم
 المستقبلين التقدم ببيان الخبرة السابقة امر ينصح به بالنسبة للالشغال
 الشخصية او المنشئية . كيما ينصح به على سبيل الاستفقاء ايضا وفى بعض
 الاحيان بالنسبة لتوりيد المهمات المخصصة حسب طلب العميل ، وبالنسبة
 للخدمات الشخصية ، وذلك من اجل التأكيد مقتناها وقبل الشروع فى
 المناقضة ان الدعوة الى التقدم بالمطاعم ستوجه حسب الى اولئك
 القاردين على الاداء .

وتولى اقتصادية القرض مع البنك تحديد ما اذا كان بيان الخبرة المسبق مطلباً بالحسبان للمقدار المطلوب .

وقد يكون بيان الصلاحية المنسق مفيداً أيضاً لتحديد مدى ملاءمة تفصيل مقاول محلي في الحالات التي يجوز فيها ذلك (١) .

ويجدر ان يعتمد تقدير الخبرة المسبق اعتمادا تاما على مقدرة المتنظر
زيادهم على اداء العقد التزم ابرامه .

ويؤخذ في الاعتبار في هذا المقام على الاخص :

١) الخبره ، وساقية تنفيذ عقود ميلاده .

(ب) الامكانات المتاحة للتنفيذ من حيث :

— فريق العاملين الذين سيمكن تكريس جهودهم للمشروع.

— الاجهزه والآلات والمعدات التي سيمكن تخصيصها لاتمام
الاعمال .

— المركز الملى ، خشية توقف من يسند اليه المشروع عن المفى به الى نهاية المطاف .

^{٤١}) انظر ما سرد بیانه فی البند (٦ - ٢٤) .

ويجب أن يتم الإعلان عن الدعوة إلى التقدم ببيان الخبرة المسبق
والاطلاع عنه للاشتراك في المناقصة على العقود المحددة ، وفقاً للنحو
المبين فيما تقدم للبندين ٢ - ٢٨ - ٩ -

ويجب أن يرسل إلى جميع الذين يريدون أن يوضعوا موضع
الاعتبار بقصد التقدم ببيان الخبرة المسبق :

(أ) تصور لما هو مطلوب تنفيذه بالعقد من أهداف .

(ب) ايساح واف بمهنية الخبرة المطلوبة لتحقيق ذلك .

ويمجرد أن تستوفى إجراءات تقييم الخبرة المسبق ، تصدر
وثائق المناقصة إلى أولئك الذين تقررت كثليتهم ، ويجب أن يسمح لكل
المتقدمين الذين استوفوا المعايير المحددة بالاشتراك في المناقصة ،
وتقدم عطاءاتهم تمهيداً لابرام العقد .

الفصل الثالث

وثائق المعاقدة الدولية التجارية

٢ - ١١ - عندما تتوى جهة معينة اجراء مناقصة فانها يجب ان تعدد الوثائق او المستندات المتعلقة بهذه المعاقدة . ولدى البنك الدولي نماذج لهذه المستندات والوثائق سواء تعلق الامر بمناقصة لتوريد سلع او بمناقصة لتنفيذ اشغال . وتنقسم هذه الوثائق النموذجية بالشروط التي تتطلبها اللائحة . ويمكن للمقرض الاسترشاد بها .

ويجب ان تتضمن وثائق كل مناقصة البيانات التي تسمح للراغب في التقديم بمعطائه ان يعد عطاءه على ضوئها وهو على بيته من امره ، سواء بشأن البضائع او بشأن الاشتغال التي سيكون مطلوب منه توریدها او تنفيذها .

وبصفة عامة فان وثائق المعاقدة يجب ان تتضمن :

- الدعوة الى المزايدة او تقديم العطاءات .

- تعليمات او ارشادات لتقديم العطاءات .

- نموذج العطاء .

- نموذج العقد بعد رسم العطاء .

- الشروط العامة والخاصة للعقد .

— المواقف الفنية .

- قوائم بالبضائع او كراسات بحجم الاعمال والرسومات .
- كافة ما يلزم من ملائق ، مثل النماذج الخاصة بشئون الضمانات والتأمينات ^{للتقطة} .
- بيان بالرسم المقرر للحصول على وثائق المناقصة .

هذا ، وبين الطبيعي ان تختفي تفاصيل هذه المستندات والعنصر ^{التي ينافي فيها} ، فيما ل الطبيعي وحجم كل عملية مناقصة او عقد ، ولكن العذر المبين في هذه الوثائق ان تضمن ما يوضع لكل راغب في الاسهم في المناقصة ^{وا} الذي يجب ان يحتويه عطاؤه من بيانات بشأن البضائع او الإشغال التي سيقوم بتجهيز المشروع بها .

وقد يرى البنك ضرورة عرض مستندات المناقصة عليه بعد اعدادها لزاجتها قبل توزيعها على الراغبين في التقدم الى الزيادة . وعندئذ تتولى ائتمانية القرض تحديد ذلك ، وبيان ما يلزم عرضه كله او بعضه من هذه المستندات عليه .

ويجوز للجهة المعنية باجراء المناقصة ان تحصل من الراغب في الزيادة رسما لقاء حصوله على المستندات التي تكتبه من الاشتراك في المناقصة . على أنه في حالة المطالبة بمثل هذا الرسم يجب عدم المبالغ فيه ، حتى لا يدفع ذلك الى عزواف بعض التأمينيين الصالحين للقيام بتوريد البضائع او الاشغال المطلوبة . وسوف يكون هذا الرسم معقولاً متى جاء متفقاً مع التكاليف الفعلية لأعداد تلك الوثائق .

وفيما يلي مزيد من الايصالات لتفاصيل مستندات المناقصة .

الاشارة الى البنك :

٢ — قد ترغب الجهة المعنية باجراء المناقصة ان تشير في

مسقطات الملازمة الى البنك ، وعندئذ يجب ان تستخدم الصيغة التالية :

« ان (... اسم المقترض ...) حصل (او طلب الحصول) على قرض من البنك الدولى للإنشاء والتعمير بعملات مختلفة قابلة للاستبدال (...) دولاراً امريكياً لمواجهة تكاليف (اسم المشروع) ويعتمد استعمال جزء من حصيلة هذا القرض في اداء المدفوعات المعتدة تبعاً للعقد (او العقود) التي من اجلها صدرت هذه الدعوة الملازمة . ولن يتم الدفع من جانب البنك الدولى للإنشاء والتعمير الا بناء على طلب (اسم المقترض) وموافقة البنك وذلك وقتاً لشروط اتفاق القرض والحكمه . ولن يكون لأحد سوى (اسم المقترض) اى حق مستمد من اتفاق القرض او المطلبة من حصيلة القرض باى شىء » .

صلاحية العطاء :

٢ - ١٣ - يتبع ان يلتزم مقدمو العطاءات في الملازمة الدولية التنافسية بالبقاء على عطاءاتهم سارية المفعول طوال المدة التي تحدد في الدعوة الى الملازمة . ويجب ان تعنى وثائق الملازمة بتحديد المدة التي يظل طوالها العطاء سارياً وملزاً لتقديمه بغض سببه خلافها والا تعرض لمصادرة للتبيين المقيم منه مع العطاء اذا يسحب العطاء قبل انتهاء تلك المدة الجديدة . وبعد هذا من قبل الجرائم الانتقامية التي توقع عند الاخالل بشرط متفق عليه .

ويتعين ان تكون هذه المدة كافية لتهكين المقترض من اتهام دراسة العطاءات المقترنة ، واجراء المقارنات بينها ، وربما ايضاً مراجعة البنك في شأن التوصية بالارساد ، وذلك في الحالات التي تكون هذه المراجعة لازمة بمتغير اقتصادية القرض .

ويصنف عادة فان مدة صلاحية العطاء ، ولن كان يجدر الا تطول اكثر من اللازم ، الا انها يجب ان تكون بالقدر الكافي ولا تزيد عن هذا

الغير الكاف ليجري خلالها المفترض تقييم العطاءات المطروحة ، ويحصل على جميع المواتيـات الضرورية حتى يمكن منع العقد خلال هذه الفترة .

ثاني العطاء :

٤ - ١٤ - ويجوز للمفترض أى الجهة الداعية إلى المناقصة أن يطلب من المناقصين التقدم « بتأمين عطاء » وهو ما يمكن ان نسميه أيضاً لطبيعة هذا التأمين « بالتأمين المؤقت » وذلك في الشكل وبالبلغ المحدد في وثائق المناقصة بحيث يوفر هذا التأمين المفترض حماية معقولة ضد عدول صاحب العطاء عن عطائه قبل المدة المحددة للبت في العطاءات ، ولكن يجر عدم المغalaة في مبلغ التأمين المطلوب إلى الحد الذي يؤدي إلى انتراف الراغبين في المناقصة وعزوفهم عن التقديم بعطاءاتهم .

كما يجب أن يظل التأمين ساري المفعول لمدة ثلاثة يوماً عقب فترة سريان العطاءات ، وذلك كي ينال للمفترض الردح الكاف والمقبول من الوقت لبحث العطاءات والبت فيها .

على أن كلًا من المتزايدين الذين لم يوفقا في عطاءاتهم يجب أن يرد إليه التأمين الذي أرفقه بعطائه ، وذلك غور التقرير بعدم التعائد منه لعدم رسو المناقصة عليه ، وأيضاً بدون حجية إلى طلب يقدم منه لهذا الغرض .

شروط العقد ووضوح وثائق المناقصة :

٤ - ١٥ و ١٦ - يجب أن تحدد وثائق المناقصة حقوق والتزامات المفترض من ناحية والمتاول أو المؤرد من ناحية أخرى ، وعلى الأخص يجب أن تتضمن وثائق المناقصة النص بكل دقة على ما يأتي :

- (١) الأسلف المطلوب اختيارها ، ونظماتها ومواعيدها ، وكذلك مهم

وسلطة المهندس أو المهندس المعماري إذا ما قرر المفترضه
استخدامه للإشراف على العقد وإدارة تنفيذه .

- بـ - البضائع المطلوب توريدها ، ومكان تسليمها أو تركيبها .
- جـ - حقوق والتزامات المفترض من ناحية ، والمقابل أو المورد من
ناحية أخرى .
- دـ - الجدول الزمني لتنفيذ الاشتغال او تسليم البضاعة .
- هـ - شهادة الضمان .
- وـ - مستلزمات الصيانة .

ىـ - وكذلك أية شروط أخرى مرتبطة بالاشغال أو **البضائع**
بالإضافة إلى شروط التعاقد العامة ، يجب أن يتضمن العقد مأخذ يحتاجه
من شروط خلصة تلائم مع طبيعة المشروع الجلاري تجهيزه وتقديم من
متطلباته .

ويصنفه عليه ، يجب أن تحرر وثائق المنقصة بالوضوح الذي
يلتفت السماح بممارسة المنشآت الدولية التنافسية وتشجيعها .

كما يجب أن تتولى وثائق المنقصة أيضاً بيان أي عامل من العوامل
التي يقدر الداعي إلى المنقصة أن يجعلها موضع الاعتبار إلى جانب
عامل السعر في تقييم العطاءات وكيفية استخدام هذه المعايير في المعايرة
على نحو مختلف عن اتباع معيار السعر للحكم على صلاحية العطاءات .

وفي حالة السماح بالتقدم بعطاءات على أساس بدائل من التسميات
والخليطات وجداول التجارب وشروط النفع أو ما شابه ذلك ، فيتعين النص
صرامة على اشتراط قبول ذلك ، والسبل التي يمكن من استخدامها في
التقييم .

وكلما استجابت مطومات أو ايساحات اضافية أو تصويبات لخطاء أو تعديل لوثائق العطاء ، فإن كل من سبق أن تسلم وثائق المناقصة يجب أن يبلغ بذلك الإيجارات أو الإضافات أو التصويبات ، وذلك كله في وقت كاف قبل التاريخ المحدد لتقديم العطاءات حتى يمكن الجميع على قدم المساواة من أن يتبرروا أمورهم ، ويختفوا الإجراءات التي تلتهم بخصوص ما سوف يتمدنه من عطاءات .

وبعبارة موجزة ، فإن وثائق المناقصة ينبغي أن تصاغ بحيث تشجع على التنافس في المناقصات الدولية ، وعلى أن يجري التنافس على النحو الذي يجعله محققاً للغرض منه على أكمل وجه .

المسمى :

٤ - ١٧ - كما يجب كى تتحقق وثائق المناقصة الافتراض المستهدفة منها ، أن تتضمن كلما كان ذلك مناسباً ، الاشارة الى الاختبارات والمعايير والسبل التي سوف تتبع من جانب المفترض للحكم على مدى مطابقة المعدات الموردة او الاشتغال المؤداة للمواصفات المطلوبة .

وكذلك الرسومات الهندسية يجب أن تكون مطابقة لنص المواصفات الفنية المستلزمة .

وفي حالة النص على وجوب توافر معايير خاصة بالنسبة للمعدات أو المواد أو الصناعية ؛ قوية كانت أو غير ذلك ، وجب على مستندات المناقصة أن تتضمن أيضاً على ان المعدات أو المواد أو الصناعية تكون مقبولة حتى توافرت لها معايير تتضمن مستوى من الصلاحية لا تقل ان لم تصل عن مستوى الصلاحية الذي تتطلبها تلك المعايير الخاصة المشترطة .

الاستعمال الاسماء التجارية :

٢ - ١٨ - كما يجب أن تقوم المؤاصنفات الفنية للبضائع والمعدات على أساس من الخصائص المتعلقة بها أو متطلبات الأداء ذات العلاقة بالغراضات الفنية التي يدعو المفترض للتناسق من أجلها أو على أساس كلديهما مما . ويجدر تحاشى الاشارة إلى الاسماء التجارية أو أرقام الفهارس أو الكتالوجات أو ما شابه ذلك من توصيات للبضائع والمعدات . وإذا لزم الأمر ، وكان من الضروري ذكر اسم تجاري أو رقم بكتالوج أو فهرس خاص بمنتج معين استكمالاً لتحديد مواصفاته ، تعين بعد إى اشارة من هذا القبيل اضافة عبارة « أو ما يعادل ذلك » .

وبصفة عامة ، فإن المؤاصنفات التي تشترط بضاعة معينة يجب ان تصاغ بحيث تسمح بقبول العروض عن بضائع مشابهة في الخصائص ، وتتوفر أداء وجودة مساوين على الأقل للمعايير الموصنة .

القيود على السحب :

٢ - ١٩ - سنرى فيما بعد اجراءات الصرف من حصيلة قروض البنك (١) على انه من القيود التي ترد على السحب من حصيلة قروض البنك أن يؤدي المسحوب من هذه الحصيلة نفحسب لتمويل البضائع والاسفلال التي توفرها او تقوم بها « مصادر مؤهلة » وهذه المصادر المؤهلة سبق أن اوضخناها طبقاً للائحة البنك (٢) . ولهذا فقد اشتراط البنك أن تتوافر لديه المعلومات عن « بلد المصدر » للبضائع والاسفلال التي يقوم البنك بتمويلها . ومن ثم وجوب أن تستلزم وثائق المانحة من الورد او المقاول ان يوفر البيانات اللازمة لهذا الغرض .

١ - راجع البند (٢ - ٢٦) و (٣٠ - ٢١) .

٢ - راجع البند (١ - ٥) .

أحكام خاصة بالعملة :

٢٠ - تبين وثائق الماقصة العملة او العملات التي يحدد بها مقدمو العطاءات اسعارهم ، وتبين ايضا اجراءات تحويل الاسعار المحددة بعملات مختلفة الى عملة واحدة لغرض مقارنة العطاءات المقيدة على اساس سعر نقدى واحد . كما تبين وثائق الماقصة العملة او العملات التي سيتم بموجبها سداد ثمن العقد .

وقد تضمنت لائحة مناقصات البنك الدولى في هذا المقام عددا من الاحكام (١) تهدف الى : —

ا - ضمان عدم تحمل مقدمي العطاءات لاى مخاطر تحويل بالنسبة لعملة العطاء وعملة السداد .

ب - ائحة الاختيار للمتقاضين المتدين الى دول ذات عملات ضعيفة باستخدام عملة اكثر قوة .

ج - تكين المفترض من اختيار اقل العطاءات المطابقة لمواصفاته سعرا ، وذلك من تاريخ القرار الذى اتخذه بارسماء العقد .

كما يكل كل ذلك للمتقاضين التقدم بافضل اسعارهم ، ودعم اساس السعرى لعطاءاتهم ، مع ضمان العدالة فى الوقت ذاته لجميعهم .

ويمكن ايجاز هذه الاحكام فيما يلى : —

أولا : عملة العطاء :

تضمنت المواد (٢ - ١٢) و (٢ - ١٢) و (٢ - ٢٢) الاحكام الخاصة بعملة العطاء ويمكن بيانها في الآتى :

١ - في البنود من (٢ - ٢١) الى (٢ - ٢٦) .

٢ - ٤١ - بصفة عامة :

١ - تنص وثائق الماقضة على أن يكون للمتقاضين الخيار بين أن يضع سعر عطائه بعملة بلده أو بعملة شائعة الاستعمال في التجارة الدولية . وتحدد وثائق الماقضة التي يضمنها المقترض هذه العملة الدولية .

ب - على المتقاض الذي يتوقع أن يتحمل مصروفاته بأكثر من عملة واحدة ، ويرغب أن يتم الدفع له وقتاً لذاك ، أن يذكر في عطائه التقدير الخاص بكل عملة على حدة .

ج - على أنه يجوز للمتقاض بدلاً من ذلك أن يضع سعر العطاء الإجمالي بعملة واحدة ، مع تحديد المدفوعات بعملات أخرى كنسبة مئوية من هذا السعر وتحديد أسعار الصرف المستخدمة في الحسابها .

٢ - التوريد :

د - بالنسبة لمناقصات توريد أو تركيب المعدات أو كليهما مما يجوز أن تشترط وثائق الماقضة على المتقاضين تحديد الجزء الذي يمثل التكاليف المطلية من سعر العطاء بعملة المقترض أى بالعملة المطلية .

٣ - الأشغال العامة :

ه - بالنسبة لمناقصات الأشغال يجوز أن تشترط وثائق الماقضة أن يضع كل من المتقاضين إجمالي سعر العطاء بعملة المقترض على أن يحدد المتقاض ، أى مقدم العطاء ، ما يقدر لاحتياجاته من مدفوعات بالعملة الأجنبية في شكل نسبة مئوية من سعر العطاء .

و - على كل مقدم عطاء أن يحدد أسعار الصرف التي استخدمها في إعداد حساباته هذه . كما يكون للمقاوض أن يشترط في وثائق الماقضة أن يستخدم مقنون العطاءات أسعار الصرف المحددة في تلك الوثائق .

ثانياً : تحويل العملة لفرض مقارنة العطاءات :

٤ - ٤ - سعر العطاء هو مجموع المدفوعات التي سوف يلتزم المقترض بسدادها إلى من سي Russo عليه العطاء بالعملات المختلطة .

وكي يتضمن للمقرض اجراء مقارنة بين اسعار العطاءات المقنية ،
يتعين تحويل اسعار العطاءات التي تلقاها كلها الى عملة واحدة . وعملة
الاساس قد يختارها المقرض ويحددها في وثائق المناقصة .

ولما كانت اية عملة تخضع لطلبات في استخار الصرف ارتكبتها
وانخفاضا ، مما يجعل هذا التحويل الذي تم على اساسه المقارنة بين
اسعار العطاءات المقنية عرضة للاضطراب ، فإن المقرض يتولى في وثائق
المناقصة بيان سعر الصرف للعملة الى س يتم التحويل على اساسه .

وسعر الصرف هذا يكون هو السعر المعلن للبيعات من هذه العملة
من جانب مصدر رسمي يتعامل فيها . ومن الجهات الرسمية التي تتعامل
في العملات على سبيل المثال والتي يعتقد بما تعلمه من اسعار صرف لها
البنوك المركزية .

ولكن اسعار الصرف المعلنة من قبل المصادر الرسمية قد تتغير ايضا ،
ولهذا فإن المقرض يقوم بإجراء التحويل باستخاذ اسعار الصرف المعلنة
للعميلات من قبل مصدر رسمي كالبنك المركزي اما : (١) في تاريخ يتم
اختياره سلفا ، ويحدد في وثائق المناقصة ، على الا يكون هذا التاريخ
سابقا على التاريخ المحدد لفرض مطاراتيف العطاءات بأكثر من ثلاثة يوما ،
أو (ب) في التاريخ الذي يتخذ فيه القرار بارساد العقد . وفي كل من هاتين
الحالتين يجب الا يكون التاريخ لاحقا للتاريخ الاصلى المنصوص عليه في
وثائق المناقصة لأنفها مترة سريان العطاءات .

ويبين من ذلك بجلاء ، انه ايما ما كان سعر الصرف المعلن هذا ،
الا ان المناقص لا يلزم باى سعر صرف اذلى به في عطائه بعد انتهاء مترة
سريان عطائه ،

وعلى المقرض ان يحدد في وثائق المناقصة ما يقع عليه اختياره بما
تقدم بوضوح ، وعلى نحو لا يشوبه لبس .

ثالثا : عملة الدفع :

تضمنت البنود من ٢ — ٢٥ الى ٢ — ٣٠ احكاما خلصت بجملة

دفع السعر البين في العقد اي ثمن البضاعة او الخدمة المقيدة ، وبشروط وطرق دفع ذلك الثمن . وتختصر هذه الاحكام فيما يلى :

ا - يدفع سعر العقد بالعملة او العملات المخصوص عليها في العطاء الفائز ، باعتبار ان المفترض قد ارتفع ذلك عندما ارسى المناقصة على صاحب العطاء الفائز .

ب - اذا كان العطاء مقديا بعملة واحدة مع طلب تقديم العطاء المسداد أيضا بعملات اخرى غير العملة التي وضع بها سعر عطائه ، وعبر عن احتياجاته لهذه العملات الاخرى كنسبة من سعر العطا ، فان أسعار الصرف المستخدمة من قبل صاحب العطاء في عطائه هي التي ستستعمل من اجل المسداد اليه ، وذلك للتأكد من ان قيمة حصة العملة الاجنبية من سعر عطائه ستظل من غير ان يلحقها تغير سواء بمكسب او خسارة ، وذلك مما يكفل لثمن العطاء ثباته وعدم تقلبه .

ج - يراعى ان تكون شروط الدفع متباينة مع الممارسات التجاربة الدولية المتبعه في توريد البضائع او تنفيذ الاشتغال ، وللاعراف الصوقيه المرتبطة بهذه او تلك . وذلك كله على ضوء ما يأتى :

في عقود التسوييد :

- عقود توريد البضائع يجب ان يتضمنها على دفع الثمن بالكامل ، بمجرد توريد البضاعة المتعاقد عليها ، او بمجرد توریدها واجراء الفحص عليها اذا ما استلزم ذلك .

- عقود التوريد التي تتضمن التركيب وبدء التشغيل يجب ان يتضمن فيها على ان الثمن لا يستحق للورد بمجرد توريد البضاعة بل ان يستحق جزء منه بعد ايفائه بالتزاماته بالتركيب ، او بالتركيب وبدء التشغيل .

— بالنسبة للعقود الكبيرة المتعلقة بتوريد وتركيب المصنع والاجهزة
ويؤدي تشغيلها يراعى النص على اداء دفعات مقدمة مناسبة .

— بالنسبة لعقود التوريد طويلة الأجل يراعى النص على ان يكون
السداد على دفعات متتابعة تتنق مع سير عمليات التنفيذ .

— يحد في عقود التوريد استعمال خطابات الضمان المستندية ،
والاعتماد عليها للتأكد من حصول الدفع المنجز للمورد عند تنفيذ التزاماته
بتوريد اولا بأول .

في عقود الائتمان :

يجب أن تتضمن عقود الائتمان ، كلما كان ذلك مناسبا ، النص
على اداء :

— دفعات مقدمة لاغراض التعبئة .

— دفعات تحت حساب المصنع والخامات .

— دفعات منتظمة حسب اطراد سير الاعمال . كما يجب ان تتضمن
ذلك العقد النص على خصم مبالغ لضمان حسن الاداء .

د — تحديد وثائق المناقصة طريقة السداد وشروطه .

ه — اذا كان التقدم بطرق للسداد او بشرط بديلة مسروحا به ،
يتذكر ذلك في وثائق المناقصة ويشار ايضا الى الظروف التي يسمح فيها
بذلك .

للصرف من حصيلة القرض :

يراعى في طريقة الدفع للمقاول او المورد الاجراءات الواجب
لتلبیتها للصرف من حصيلة القرض . وتقاسیل اجراءات السحب المطبقة

لدى البنك الدولي مبنية في وثيقته المعنونة « الخطوط الإرشادية للصرف من حصيلة قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأعتيادات المؤسسة الدولية للتنمية » .

وعلى أي حال فإن السحب من حصيلة البنك يتم :

(أ) بناء على طلب من المقترض إلى البنك بأن يسدده له مبلغ قائم فعلاً بدفعها للمورد أو المقاول .

(ب) وقد يوافق البنك على القيام بالدفع مباشرة للمورد أو المقاول بناء على طلب خاص صادر من المقترض عن كل حالة دفع .

(ج) وقد يوافق البنك أيضاً على السداد المباشر لمصرف تجاري يكون قد أصدر لصالح المورد أو المقاول خطاباً ضماناً مغطى بموافقة من البنك ، صادرة بناء على طلب المقترض باعادة السداد إلى مثل هذا المصرف .

تعديل الأسعار :

٢ - ٣١ - تنص وثائق المناقصة أما على ثبيت أسعار العطاءات ، وأما على احتمال تعديها بالزيادة أو التقصي ، أي إعادة تسويتها على أساس من معايير أكثر انضباطاً وعدالة .

ويكون هذا التعديل في حالة حدوث تغير في عناصر التكلفة الأساسية ، كالعملة والاجهزة والمواد والوقود .

ولا يكون النص على إمكانية تعديل الأسعار بالنسبة للعقود البسيطة التي تتطلب تسليم بضائع أو تنفيذ أشغال خلال مدد قصيرة مثل سنة واحدة ضرورياً عادة .

ولكن النص على امكانية تعديل الأسعار قد يكون ضروريا في الغلظة
الخاصة بتوريد بضائع او تنفيذ اتفاق تمدد عنده متوات .

على ان من الممارسات المألوفة ايضا في هذا الشأن الحصول على
اسعار ثابتة لبعض نوعيات العدد والاجهزة بغض النظر عن موعد
التسليم . وفي مثل هذه الحالات لا تكون هناك حاجة الى نص خاص
بامكانية تعديل الاسعار يدرج في العقد .

وعلى ذلك فانه بالنسبة لعقود تجهيز المشروعات تجدر التقرمة
بين العقود البسيطة قصيرة الاجل ، والعقود المتعددة التنفيذ لاجال
طويلة . ولا تعن الحاجة الى النص في وثائق المناقصة على امكانية تعديل
الاسعار عادة الا بالنسبة للعقود طويلة الاجل . على انه بالنسبة
لهذه العقود قد يلجأ الى الحصول من أصحاب العطاءات على اسعار
ثابتة ، وذلك بقصد بعض نوعيات العدد والاجهزة ، ويظل المتقاض
ملتزما بهذه الاسعار الثابتة دون نظر الى موعد التسليم بعد ذلك الميعاد
او قرب . أما بالنسبة للعقود قصيرة الاجل سواء تعلقت بتوريد بضائع
او استكمال اشغال ، فقد تتطلب وثائق المناقصة امكانية تعديل الاسعار
في بعض الاحيان ايضا .

٢ - ٢٢ - والآن ، على اي نحو يمكن تعديل اسعار العقد ،
او اعادة تسويتها على نحو اكثر واقعية وانطباطا ؟

يمكن ذلك ب احدى وسائلين :

- (١) باستخدام معيار (او معايير) محددة يكون من شأنه (او من
شأنها) تقييم اجمالى ثلاثة العقد الى مكونات جزئية تالية
لاغادة التسوية على هدى من مؤشرات سعرية موصنة لكل
من هذه المكونات .

(ب) يطلب ادلة كتابية من متعهد التوريد او المقاول يتقدم بها (بما في ذلك الفواتير) ويكون من شأنها التثبت من قيمة كل مكون من مكونات السعر الاجمالي .

على ان لائحة البنك الدولى تفضل الطريقة الاولى على الثانية .

وتحدد وثائق المناقصة بوضوح اي الوسائلين ستبني ، والمعايير التي ستراعى في حالة تطبيق الوسيلة الاولى ، والتاريخ المتخد أساساً لهذا التطبيق ، وذلك كى يجيء تطبيق الاحكام على جميع المناقصين موحداً .

دفعات الثمن المسدة مقدماً :

٢ - ٣٣ - اذا سددت دفعات من الثمن مقدماً فور توقيع العقد وعلى اثره وذلك لقاء البضائع المقتر على انها ستورد او الاشتغال المقرر انها ستتوفى او لقاء التعبئة ، اي حشد الجهد من جانب المورد او المقاول للبدء في اداء متطلبات العقد ، فيجب ان تكون هذه الدفعات طبقاً لما قدر لواجهته من نفقات على وجه التحديد في وثائق المناقصة .

كما ان مقدار الدفعات المسبقة وتاريخ سدادها (مثل دفعات مسبقة لأجل المواد المطلوبة والمسلمة الى الموقع بغرض دمجها في المنشيء) يجب ان يوجد في وثائق المناقصة .

وعلى ذلك ، فإن من المتعين ان ينص في وثائق المناقصة على المبلغ المقدر لواجهة نفقات التعبئة لغير التحو السالب اياضه او لواجهة غير ذلك من نفقات مشابهة . ويبين في تلك الوثائق مقدار الدفعات المسبقة من الثمن وتاريخ سدادها ان كان لهذه الدفعات موجب في العمليات التي تتصلب عليها العطاءات .

على كل الاجوال ، فإن وثائق المناقصة يجب ان تتضمن النص على

تربيبات من أجل تزويد المفترض بما يلزم من ضمانتن تكفل الا يضيع عليه ما يؤديه من ثمن مسبق للمورد او المقاول .

تأمين الأداء :

٢ - ٣٤ - يجب ان تتضمن وثائق المعاشرة الخاصة بالاشغال نصا يتطلب تأمينا يبلغ كاف لحماية المفترض في حالة الاخال بالعقد من جانب المقاول .

ويجب ان يقوم هذا التأمين في صورة ضمان اداء او كفالة مصرفية حسب ما يتقى عليه مع المقاول ، او بعبارة أخرى ، حسب ما يختاره المقاول مما يجيء النص عليه بهذا الصدد في وثائق المعاشرة التي يجب ان تحدد اداء التأمين بالشكل والبلغ المناسبين .

وبناء على مبلغ الضمان او الكفالة تبعا لحجم الاشغال وتنوعية التأمين الذي يقدم به المقاول .

ويجوز ان تنص وثائق المعاشرة على ان يحتجز المفترض نسبة مئوية من اجمالي المدفوعات المستحقة عليه للمقاول لضمان ادائه الكامل بالتزاماته .

ويجب ان تهدى فترة سريان التأمين الكافي الى ما بعد التاريخ المقرر لاستكمال الاشغال ، وذلك لتفطية ضمان المقاول بالصيانة ، او لتفطية ضمانتن آخرى أخذها المقاول على عاتقه والتزم بها .

ومن ثم لا يجوز ان تقتصر فترة سريان التأمين على الفترة الى حين التسليم المبuchi او المؤقت .

ويمكن ان يقدم المقاول تأمينا منفصلا كي لا يعطل استيفاءه لحقوقه من العقد بالكامل تور اتممه لما التزم به .

٢ - ٣٥ - وإذا كان ما تقدم خالصاً بعقود الاشتغال ، فإن عقد التوريد قد يشترط فيها أيضاً على الموردين أو المصنعين أن يتقدموا بضمون مصرف لحماية المقترض من عدم أداء المورد أو الصانع بالتزاماته العقدية ، ولكن الحلجة إلى تأمين الأداء في هذه العقود يتوقف على اوضاع السوق والممارسات التجارية الجارية ، أو بعبارة أدق على العرف التجاري المتبعة بالنسبة لتوريد وتصنيع تلك السلع .

وقد يتطلب تأمين الأداء في مثل هذه العقود لتفطية التزامات الضمان ، كضمان العيوب الخفية ، وضمان عدم التعرض . على أنه كبديل لذلك يجوز للمقترض أن يحتجز نسبة مئوية من المدفوعات لتفطية هذا الضمان . وعندئذ يجب أن تكون الاحتياطات — شأنها في ذلك شأن الضمانات ذاتها — معقولة وغير مرهقة للمورد أو الصانع وفي حدود ما يحقق الغرض منها بغير ما زيادة أو مبالغة .

النقل والتسليم :

٢ - ٣٦ - يجب أن تدعى وثائق الملاقة الخامسة بتوريد البضائع المتناثرين إلى التقدم بمعطاءاتهم على أساس سعر التكلفة بما في ذلك التأمين والتلويون بمراعاة تسليم البضاعة إلى المفترض في مبناه الوصول ، سواء كان هذا المبناء مبناء بحرياً أو برياً أو جوياً . على أن يكون لمن سيرسو عليه العطاء أن يشحن البضاعة ويعؤمن عليها من أي بلد مؤهل لذلك (بالمعنى المفهوم في البندين ١ - ٥ و ١ - ٦ سالف الإشارة اليهما) .

ويجب أن يجري تقدير المعطاءات واختيار أدنى عطاء على أساس اسعار (سيف) المنوه عنها .

وفي حالة توقيع العقد على أساس اسعار (سيف) هذه ، يجوز

للوردين ان يتخذوا الترتيبات التي يرونها مناسبة للنقل والتأمين من اى مصدر معتمد ، اى من بلد مؤهل على ما تقدم من معنى .

٤ - ٤٧ - على المقرض قد يشاء ان يجرى النقل الخارجى والثانى عن طريق شركة وطنية ، وذلك لاعتبارات متعددة كثيرون من هذه الشركات ودعماً بتزويدها بفرص للمارسة نشاطها ، او اقتصاداً فى النقلات باعتبار ان تكاليف تلك الشركات سوف تكون أقل من تكاليف الشركات الأجنبية ، او لتلك المقرض لشركات من هذا القبيل في قطاعه للعمل ، او لمسؤولية الحصول على الشركات الأجنبية في وقت من الاوقات . وعندئذ يطلب من المتناقصين بيان اسعارهم على أساس تسليم البضاعة بميناء الشحن (فوب) اى على أساس تسليم البضاعة على ظهر السفينة قبل اقلاعها الى ميناء التسليم . وذلك بالاضافة الى بيان اسعارهم بميناء الوصول (سيف) سواء كان هذا الميناء بحرياً او جوياً او أرضياً كخطوة سكة حديد او نقل برى .

ويكون الاصل تقدير العروض واختيار ادنىها على أساس سعر (سيف) ولكن للمقرض أن يوقع العقد على أساس سعر (فوب) ويأخذ من ناحيته وعلى مسؤوليته الترتيبات التي يتذرعها لتلبية خدمات النقل والتأمين للبضاعة التي يستجدها لتجهيز مشروعه .

ويكون تمويل تكاليف نقل البضاعة والتأمين على نقلها بمحض إرادة البنك على أساس من سعر (سيف) حسب ما اوردته المتناقصين في عطائه .

فإذا زادت تكاليف خدمات النقل والتأمين بالنحو الذي رتبه المقرض على ١٥٪ من سعر (سيف) حسب ما اوردته المتناقص في عطائه تحمل المقرض دون البنك تمويل كامل تكاليف النقل والتأمين .

٢ - ٣٨ - وتمكننا المقرض من الاحلال الفوري لآية بضاعة ممثلة لتجهيز العقد تقاد الى تلطف ، يجب حتى لا يتمثل المشروع ان يكون

للتعويض المقرر دفعه في حالة ذلك فقد أو التلف واجب الدفع بعملة حرة ، اي بعملة قابلة للتحويل دون قيود مفروضة عليها لاجل هذا التحويل .

وإذا لم يشا المقرض ان يكون التأمين الذي يؤديه تأمينا لدى شركة من شركات التأمين ، فعليه ان يقدم بالدليل الى المورد او المصنع مثلى ان لديه من الموارد ما يتيح له ان يبادر الى دفع ما قد يستدعي دفعه من تعويض في حالة فقد البضاعة المراد أصلا التأمين عليها او ثقبها وبعملة قابلة للتحويل بلا ادنى قيود على ذلك ، اي بعملة حرة .

٢ - ٣٩ - يجب ان تبين وثائق المناقصة نوعيات التأمين الذي على المناقص ان يقدم بها وشروطها .

وبالنسبة لمقاولات الاشتغال المدنية ، يتطلب عادة ان يقدم المقاول ببوليصة تأمين شاملة لكل الاخطار .

ويجب ان تسمح وثائق المناقصة للمقاولين ان يتقدموا ببوالص تأمين ببرمة مع اي شركة تأمين تنتهي الى دولة تعتبر مصدرها مؤهلا (١) .

وبالنسبة للمشروعات الكبيرة التي يتولى تنفيذها في موقع واحد مديدة مقابلين يجدر ان يحرس المقرض على اتخاذ الترتيبات الازمة للحصول على تأمين شامل يغطي المشروع كله . وفي هذه الحالة يجب ان يسعى المقرض الى ان يكون ثقيقه لعرض هذا التأمين على أساس من المعايير بين شركات التأمين المذكورة .

التضمينات والحوالز :

٢ - ٤٠ - يجب ان تنص وثائق المناقصة على تعويض المقرض

(١) راجع ما سبق ايساحه في البند (١ - ٥) وقارن احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بالصدر قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر .

تعميضاً مالياً مناسباً عن الضرر الذي قد تلحق به من جراء التأخير في استكمال الاشتغال أو تسليم البضائع ، أو عدم استيفاء الاشتغال أو البضائع لمتطلبات الاداء ، بما أدى ذلك إلى تكبيد المترسخ زيادة في التكاليف ، أو خسارة في العائدات أو في غيرها من المنافع المرجوة .

كما يجدر أن تتضمن وثائق المناقصة النص على منح الموردين أو المقاولين علاوة في الثمن إذا ما انجروا الاشتغال أو سلموا البضائع في وقت مبكر عن الموعد الذي حدد لذلك في العقد عندما يكون في مثل هذا الاجاز أو التسليم المبكر نوع عائد على المترسخ .

القوية القاهرة :

٢ - ٤١ - يجب أن تنص شروط العقد المتضمنة في وثائق المناقصة على أنه لا يعد اخلاقاً أى من طرق التعاقد في الوفاء بالتزاماته التعاقد عليها ، اخلالاً بالتعاقد ، إذا جاء هذا الاخلاق نتيجة حادث « قوة قاهرة » حسب تحديدها في شروط العقد .

اللغة :

٢ - ٤٢ - يجب أن تحرر وثائق المناقصة بأحدى اللغات المستعملة عادة في المعاملات التجارية الدولية ، وهي على وجه التحديد الإنجليزية والفرنسية والاسبانية .

كما يجب أن تذكر وثائق المناقصة أن نصها المحرر بهذه اللغة فهو الذي يعول عليه عند نشوء أي اختلاف في التفسير بين اطرافها .

نفط القنوات :

٢ - ٤٣ - يجب أن تتضمن شروط العقد أحكاماً تتعلق بالقانون الواجب التطبيق ، وبالمادة التي يلجا إليها المتعاقدان لفض ما قد ينشأ بينهما من منازعات في شأن تنفيذ العقد .

وقد يكون للتحكيم التجارى الدولى مزايا عملية تجعله يفضل
أساليب أخرى من أساليب فض المنازعات .

ولذلك يجب على المفترضينأخذ هذا الاسلوب بعين الاعتبار في
شأن تسوية ما يحتمل نشوئه من منازعات اثناء تجهيز المشروع بالضائع
والاسفل .

على انه لا يجوز تعيين البنك محكما ، او يطلب منه ترشيح محكم
في مثل هذه المنازعات .

الفصل الرابع

فتح المظاريف وتقدير العطاءات

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة عرض الأحكام العامة للمناقصات الدولية التنافسية على ضوء الإرشادات العامة لتجهيز المشروعات المولة بعروض البنك الدولي ، وما يتطلبه وثائق هذه المناقصات من شروط ، نعرض في هذا الفصل أحكام لائحة البنك الدولي بشأن فتح المظاريف وتقدير العطاءات تمييزاً لاختيار أفضلها لارسال العقد عليه .

٢ - ٤ - يجب أن تحدد وثيقة الدعوة إلى المناقصة الفترة التي يسمح فيها للمتناقصين أن يقدموا فيها بعطاءاتهم . وفي هذه الفترة يتولى الراغب في التقدم إلى المناقصة إعداد عرضه الذي سيقدم به .

ولما كانت المشروعات تختلف فيما بينها حسب حجمها ومدى تشغيب العمليات التي سوف يتم اعتماد عليها فإنه يتبع مراقبة الظروف الخاصة بكل مشروع ، وتحديد فترة التقدم بالعطاءات حسب متطلبات كل مشروع .

ويصفية غالباً ، فإنه بالنسبة للمناقصات التنافسية الدولية لا يجرؤ أن تقل الفترة المقررة للتقدم المزدادة فيها عن خمسة وأربعين يوماً من تاريخ توجيه الدعوة للتقدم بالعطاءات ، أو من تاريخ توقيع وثائق المناقصة للراغبين في الحصول عليها أيهما أبعد ، أي إليها أحدث زمان .

على أنه في حالة الاشتغال المنية الكبيرة أو توريد الأجهزة المعددة فإن مدة السماح بالتقدم بالعطاءات لا يجرؤ أن تقل عن سبعين يوماً .

وذلك لتمكن الراغبين في التقدم إلى المنافسة من اجراء ما يحتاجه الأمر بالنسبة لهم من دراسة ومراجعة .

وقد يكون ثمة جدوى من ان يعقد المفترض مؤتمراً يحدد موعده ومكانه ويدعو إليه الراغبين في التقدم بعطاءاتهم للرد على ما قد يعن لهم من استفسارات ، او قد يدعوهم إلى زيارة الموقع الذي سيقام عليه المشروع حتى يكونوا على بيته أكتر بالمكان الذي سيرسلون إليه معداتهم بموجادهم وعلمه لهم لتنفيذ المشروع اذا مارسوا عليهم المزاد . ومن المجد القيام بهذه المؤتمرات المسبقة والزيارات لоцен العمل لضمان تلادى مغبة الجهل ببعض الظروف ، ومن ثم لضمان سلامة القرار المتخذ من قبل المتزايدين ، اما بالتقديم الى المزايدة ، او بالاحجام عن ذلك .

ومن المقرر ان حضور من يرغب من المتزايدين هذه المؤتمرات والزيارات إنما يكون على نفقتهم الخاصة ، فهذه تكلفة يتحملون بها وحدهم دون المفترض .

ويجب ان يسمح للمتقدمين الى المزايدة بأن يقدموا عطاءاتهم مسلمة باليد او مرسلة بالبريد .

ويلزم ان يكون العنوان الذي سترسل اليه العطاءات او تسلم فيه باليد محدداً مسبقاً في الدعوة الى التقدم بالعطاء ، وكذلك يجب ان يحدد في ظل الدعوة مسبقاً الساعة واليوم الأخير المحددين لتسليم العطاءات .

تجهيزات فتح المظاريف :

٢ - ٤٥ - يجب ان يكون الموعد المحدد لفتح المظاريف هو آخر يوم لتقديم العطاءات ، او في اعقاب ذلك باقل فترة ممكنة من الزمن ، وذلك لضمان السرية التي يجب ان تحافظ بها العطاءات ، وعدم اثارحة الفرصة لقيام اية شبيهة تلاعب في العطاءات في الفترة من التاريخ المحدد

كآخر موعد لتقى العطاءات والموعد المحدد لفتح المظاريف ، اذا تراخت تلك المدة او استطالت .

ويجب ان يحد ذلك التاريخ وايضا المكان الذى سيجرى فيه فتح المظاريف في الدعوة الى المناقصة .

وعلى المقترض ان يفتح المظاريف في الميعاد والمكان السابق تحديدهما لذلك الاجراء .

ويجب ان تفتح المظاريف علانية في جلسة عامة يسمح للمتنافسين ومتلهمهم بحضورها .

ويطلب بصوت عال اسم كل متنافق والمبلغ الاجمالي لعطاءه وكل عطاء بديل ، اذا كان قد طلب اليهم التقدم بعطاءات بديلة او سمح لهم بذلك ، ويسجل ذلك في محضر الجلسة ما ان يفتح مظروف كل عطاء .

ويراعى ارسال نسخة من هذا المحضر الى البنك عند طلبه .
ولا يلتفت الى العطاءات التى ترد بعد الميعاد المحدد .

ايضاح العطاءات او تعديلاها :

٢ - ٤٦ - فيما عدا الحالات الاستثنائية(١) والتي تقرر كبديل عن التجاء المقترض الى اعادة المناقصة ، يراعى عدم السماح لتقديم العطاءات بدخول اي تعديل في عطاءاتهم ما ان يفتح اول مظروف من مظاريف العطاءات .

ومن ثم يراعى ايضا الا يطلب المقترض بعد البدء في فتح المظاريف من اي متنافق ان يعدل في عطائه .

(١) راجع البند (٢ - ٦٠)

وقد يطلب المترض من أي من مقدمي العطاءات إيضاحات لازمة لامكان تقييم عطائه ، ولكن ليس للمترض أن يطلب من أي متنافق أو يسمح له أن يغير في جوهر عطائه أو أسعاره بعد فتح المظاريف .

تدايه كفالة السرية :

٤٧ — بعد فتح المظاريف بخطوة علنية كما سبق ان أوضحتنا والى حين الاعلان عن ارساء العقد ، يراعى عدم الادلاء الى مقدمي العطاءات بأية معلومات او ايضاحات او توجيهات بشأن المتبوع في ارساء الماقصدة .

وكذلك يراعى عدم الاخلاع بالسرية التي تحاط بها عملية فحص العطاءات والتبت فيها والافتضاء الى أي شخص آخر من غير المتقاضين بأية معلومات عن ذلك ما لم تكون لهذا الشخص صلة رسمية بهذه العملية .

فحص العطاءات :

٤٨ — بعد فتح المظاريف ينصرف المترض الى فحص العطاءات المقدمة تمهيدا للبت فيها ، باختيار افضلها ويرسی على المتقدم به انتزاعة ، ويرسم العقد معه .

وعلى المترض وهو يفحص العطاءات ان يتحقق مما اذا كانت العطاءات قد استوفت ما يأتي :

١ — اشتراطات الاحمية المطلوبة في البند ١ — ه من لائحة البائع .

٢ — صحة التوقيع .

٣ — الشهادات اللازمة .

٤ — البيانات الجوهرية لوثائق الماقصدة .

٥ — الخلو من اخطاء مادية في حساباتها .

٦ — انتظام وثائق المناقصة وسلامتها ، بصفة عامة .

نادراً لم يستوف أحد العطاءات هذه المتطلبات استثناءً جوهرياً ،
بأن انطوى على تعديلات جسمية للشروط والاحكام والمواصفات المبينة
في وثائق المناقصة أو على تحفظات جذرية بشأنها ، يستبعد ويعرف
النظر عنه .

ولا يسمح لقدم العطاء أن يعدل ما وقع في عطائه من اخطاء مادية
او يصوب ما ترد فيه من خروج على ما تضمنته وثائق المناقصة من
شروط وأحكام ومواصفات بعد فتح المظاريف (١) .

مقارنة العطاءات وتقييمها :

٢ — ٤٩ — يهدف تقييم العطاءات الى تحديد تكلفة كل عطاء بالنسبة
المفترض ، على نحو يسمح بعد ذلك بمقارنة العطاءات على أساس
تكلفتها الكلية .

وسوف يكون العطاء الذي يقع عليه الاختيار لبرام العقد مع
صاحبها هو العطاء الأقل تكلفة ، وإن لم يكن يلزم أن يكون الأقل سعراً (٢)
ومن المعروف أن العطاء الأقل سعراً ليس يلزم أن يكون أقل العطاءات
تكلفة ، فمعيار اختيار أفضل العطاءات أدنى هو « التكلفة الكلية الأقل »
وليس « أقل الأسعار المفروضة » .

٢ — ٥٠ — اذا كان قد لحق أي خطأ حسابي بسعر العطاء الذي
على في جلسة فتح المظاريف فإنه يعدل لاكتاف اجراء التقييم .

(١) راجع البند (٢ — ٥١) .

(٢) وذلك في إطار ما يقتضي به البند (٢ — ٥٠) أيضاً .

ولاغراض التقييم أيضا تجرى تسويات في الاسعار المعروضة للتوصل الى تحديد تكلفة العطاء الحقيقة على عائق المفترض اذا ما ارتفع تعديلات او تحفظات اوردها يقدم العطاء يمكن حساب تأثيرها على سعر العطاء تأثرا كبيبا ، ولم تكن مؤثرة على موضوع العقد تأثرا جوهريا . فالتحفظات والتعديلات غير الجذرية التي يوردها المتزايد يمكن ان تمثل تكلفة اضافية على عائق المفترض ، وله في مجال المفاوضة والتقييم بين العطاءات المختطفة ان يحملها على السعر الذي يعرضه صاحب العطاء المترن بتلك التحفظات والتعديلات ، وذلك على أساس من تقدير مقابل مالي لها يضاف الى السعر الذي عرضه العطاء .

ولا توضع في الاعتبار عند تقييم العطاءات للمفاوضة بينها أحكام تسوية الاسعار لمواجهة تغير الظروف في فترة تنفيذ العقد .

٢ - ٥١ - تتولى وثائق المناقصة تعين المقومات او العوامل التي ستؤخذ في الاعتبار بالإضافة الى الثمن عند تقييم العطاءات والنحو الذي سيعتمد بها من أجل تحديد أقل العروض المتناسبة تكلفة .

ومن ضمن المقومات والعوامل التي يجوز ان تؤخذ في الاعتبار بهذا الصدد ملابلي :

١ - تكاليف النقل الداخلى الى موقع المشروع .

٢ - جدوله المذنوعات .

٣ - ميعاد اكمال الانشاءات او تسلم التسليم .

٤ - تكاليف التشغيل .

٥ - كلية المعدات وانسجامها .

٦ — توافر خدمات الصيانة وقطع الغيار .

ويجوز بقدر الامكان عمليا ، ان تحدد بمقابل نقدى المقومات او العوامل التي يجرى على مقتضها تقدير العطاءات واختيار ادنى العروض منها ، او تعطى هذه المقومات والعوامل وزنا نسبيا في احكام تقدير العطاءات الواردة في وثائق المناقصة .

الفصل الخامس

أحكام تكميلية في تقسيم العطاءات

تحتتنا بليجاز عن « وثائق المناقصة الدولية » وفقا لاحكام لائحة مناقصات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، التي تعتبر تدوة لما يوضع من لوائح تحكم تجهيز مشروعات التنمية المولدة تمويلا دوليا بما يلزمها من بضائع ومتطلبات . فتحتتنا عما تتطلب ارشادات البنك العالمية بالنسبة لوثائق المناقصة فيها يتعلق على الاخص بصلاحية العطاءات والتأمين المؤقت ، وشروط العقد ، والماليير ، واستعمال الاسماء التجاربة والقيود على السحب من حصيلة القرض ، وعملة العطاء ، وتحويلها لغير اراض مقارنة العطاءات ، وشروط وطرق الدفع ، وتعديل الانصراف ، والدفعات المقدمة . كما تحتتنا عن تأمين الاداء ، والتقليل والتأمين ، والتضييفات والحوالات ، والقوة القاهرة ، واللغة التي تحرر بها وثائق العطاء والتي يحتمل اليها عند الاختلاف في بنود العقد ، ووسائل تسوية المنازعات التي قد تتشعب من جراء تنفيذ العقد .

وإذا مضينا نتابع احكام لائحة مناقصات البنك الدولي فسنجد ان احكاماها بالنسبة لتقسيم العطاءات قد تضمنت من الاحكام ما يشتمل الى احكام التي اوردهاها في الفصل السابق على التفصيل الآتي :

توريـد البـضـاعـ :

٢ - ٥٢ - بالنسبة لعطاءات توريد البضائع على أساس من احكام المناقصات الدولية التقىـسية يجرى تقسيم ومقارنة العطاءات بموازاة الآتي :

(ا) على مقدى العطاءات ان يذكروا في عطاءاتهم السعر (سيف) اي مرعايا فيه تكلفة شحن البضاعة المستوردة الى ميناء الوصول . لما بالنسبة لغير ذلك من البضائع غير المستوردة فيذكر سعر تسليم المصنع ، او سعر صالة العرض ، او سعر المخزن او سعر سوق التجزئة .

(ب) لا يؤخذ في الاعتبار عند تقدير العطاءات الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب على الاستيراد المرتبطة ب محل المناقصة ، ولا الضرائب على المبيعات او ما شبيهها من الفرائض المالية المتصلة ببيع او تسليم البضائع محل العطاء .

(ج) ويدرج في العطاء ايضا تكاليف النقل الداخلي او اي مصروفات تتعلق بنقل او تسليم البضاعة الى المكان الذي مستستخدم او يتم تركيبها فيه من اجل المشروع .

الأعمال المدنية :

٢ - ٥٣ - في تجهيز المشروعات بأعمال انشائية يكون المقاولون مسئولين عن كلية الفرائض والرسوم وسائر الفرائض المالية الأخرى . وعلى المناقصين أن يضعوا هذه العوامل موضع الاعتبار عند اعداد عطاءاتهم ويجري تقدير العطاءات والفالفة بينها على أساس من مراعاة ذلك .

ويقتضي عليه سوق لا يسمح باى اجراء من شأنه ان يجرى استبعاد ثلثة لاي من العروض تزيد او تقل عن تقدير حدد تحديدا مسبقا لاسعار العطاء .

اعداد تقرير باحراeات التقييم والارساء :

٤٥ - بعد المفترض تبريراً مفصلاً عن تقدير العطاءات
والمقارنة بينها ، محدداً فيه الاسباب التي بنت عليها التوصية بارساله
العطاء .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا التقرير يختتم به المفترض الاجراءات التي اتخذتها بعد فتح المظاريف من تقييم ومقارنة العطاءات المقيدة . ولكن التساؤل لا يليث أن يثير بعد ذلك عما اذا كان على المفترض أن يواكب البنك بصورة من هذا التقرير أم يحتفظ به لنفسه .

وفي هذا الصدد تحدد اتفاقية القرض المبرمة مع البنك ما إذا كان على المقرض أن يرفع هذا التقرير إلى البنك من أجل مراجعته ، وذلك أما قبل إرساء العطاء من جانب المقرض أو وبعد ارسائه .

أفضليات محلية واقليمية:

٢ - ٥٥ - بناء على طلب المقترض ، وبشروط يتفق عليها مع البنك ، وينص عليها في وثائق المناقصة ، يجوز ان يرتكب في المناقصات التنافسية الدولية قدر من الافضلية فيما يتعلق بما يأتي :

(١) السلع المنتجة في بلد المفترض ، وذلك عند اجراء مقارنة
السلع المطابقة بذلك التي يعرضها منتج اجنبي .

(ب) السلع المنتجة في بلدان أخرى غير بلد المفترض ، تربطها به اتفاقية جمركية تقرر افضليات اقليمية لبلدان نامية بهدف تشجيع تكاملها الاقتصادي من خلال اقامة اتحاد جمركي أو تحرير منطقة حرة ، وذلك عند اجراء مقارنة خطاءات متقدمة من منتجي أو منتجات هذه البلدان بخطاءات أخرى أجنبية .

(ج) الاشتغال المدنية المزمع انشاؤها في دول اعضاء يقل نبيهـا
نصيب الفرد من اجمالي العائد القومي عن مستوى معين ،
وذلك عند مقارنة عطاءات مقدمة من مقاولين محظيين معتمدين
بعطاءات مقدمة من مقاولين اجانب .

٢ - ٥٦ - متى تقرر السماح بافضلية محدودة للمتاجرين المحظيين
او المقاولين المحظيين وفقا لاحكام اتفاقية القرض ، فان الاساليب والمراحل
المبينة في الملحق رقم (٢) من لائحة البنك تكون واجبة الاتباع عند تقييم
العطاءات ومقارنتها .

تغغير الكفاية اللاحقة لتقديم العطاءات :

٢ - ٥٧ - اذا لم تكن كفاية مقدمي العطاءات قد سبق ان قدرت
من قبل ، فعلى المفترض ان يقرر ما اذا كان المتقاضى الذى قيم عطاؤه
على انه ادنى العطاءات سعرا لديه الصلاحية والموارد اللازمة لتنفيذ
تنفيذ العقد المستهدف بفعالية واقتدار .

ومعاليـر لهذه الفعالية وهذا الاقتدار يجب ان تبينها وثائق المتقاضـة ،
فاما لم يستوف المتقاضـى هذه المعاليـر برفض عطاؤه .

وفي هذه الحالة ، يجب ان يعود المفترض فيطبق ذات المعاليـر على
صالح ادنى عـطاء يليـه .

ارسـال العـقد :

٢ - ٥٨ - خلال فترة سريان العـطاء ، بعد تقييم العـطاءات
ومقارنتها ، يرمـى المفترض المتقاضـة على مقدم العـطاء المقيم بأنه ادنى
العطاءات تـكـلـفة ، والذـى توافـر فيه مـقـلـيسـ الصـلاـحـيـةـ والإـقـتـارـ المـالـيـ .

ولا يجوز مطلية ملتم العطاء كشرط لارسال التعاقد عليه ، أن يأخذ على عاتقه اعباء لم يرد ذكر لها في المواقف ، لو ان يعدل بشكل آخر في عطائه .

مدد فترة سريان العطاءات :

٢ - ٥٩ - يجدر بالقرض ان يستوفى تقييمه للعطاءات ، ثم يجرى ارسال التعاقد خلال الفترة المحددة مبنية على سريان العطاءات ، وذلك حتى يتوجب الالتجاء الى طلب مدد هذه الفترة .

فإذا استدعي الامر ، لظروف استثنائية مبررة ، ان يطلب المقرض مدد فترة سريان العطاءات ، فعليه :

١ - ان يطلب ذلك من المتقاضين جميعا .

٢ - وان يطلب منه كتابة .

٣ - وان يكون الطلب قبل غوات نترة السريان المطلوب مدها .

٤ - وان يخطر البنك الدولي بذلك .

فإذا طلب المقرض من أصحاب العطاءات مدد فترة سريان عطاءاتهم على نحو ما تقدم ، فلا يجوز ان يطلب منهم تعديل اسعارهم ، او تعديل اي شرط من شروط العقد ، كما لا يسمح لهم بذلك .

وأصحاب العطاءات ازاء طلب مدد فترة سريان العطاءات بالخبر بين امورين :

الأول : ان يرفضوا مدد فترة سريان عطاءاتهم ، وعندهن فائهم يصيرون في حل مما يكتبه به عطاؤهم ، دون ان يقتدوا تأمين العطاء (تأمين الابتدائي) فلهم ان يسترهوه كللا .

الثاني : ان يتقبلوا مدة فترة سريان عطاءاتهم ، وعندئذ يكون عليهم ان يمدوا فترة صلاحية تأمين العطاء .

رفض العطاءات جديعا :

٢ - ٦٠ - تتضمن وثائق المناقصة عادة النص على حق المترض في رفض العطاءات جديعا .

ونظرًا إلى ما يحتاج إليه اعداد المناقصة التنافسية الدولية من جهد و تستغرقه من وقت وتكلفه من ثنيات ، فإن مثل هذا الرفض الشامل للعطاءات ، يشكل نتيجة غير مستحبة ، ويستدعي النظر قدر الامكان في تداركها وتلافيها .

ولذلك فإنه يتعمى على المترض ان يتشاور مع البنك قبل الاقدام على رفض العطاءات جديعا ، بل وقبل الدخول في مفاوضات او طلب عطاءات جديدة .

على ان رفض العطاءات جديعا يكون مبررا في حالة عدم استجابة هذه العطاءات برمتها جوهرية لطلبات المشروع واحتياجاته ، بحيث يكون من نافلة القول بذلك ارساء تعاقد مثير .

كما يكون مثل هذا الرفض مبررا في حالة عدم وجود تنافس فعل ، مما ينعد المناقصة الدولية التنافسية جوهر كيانها ، ويجعل ارساء التعاقدين غير ذي معنى .

نماذج كان لجوء المترض الى رفض العطاءات جديعا ، وطلب عطاءات جديدة بالمواصفات السابقة ذاتها ، لمجرد التوصل الى اسعار ادنى ، فإن ارشادات البنك تنهى عن ذلك ولا ترتضيه الا في حالة ما يزيد ادنى عطاء مقيم على التكليف التقديرية للمشروع زيادة جوهرية .

ولكن في هذه الحالة أيضاً يجوز للمقترض كديل لاعادة المناقصة ،
ان يتناوض مع صاحب أدنى العطاءات المقيدة في محاولة للوصول الى
تعاقد مرض ، وفي حالة عدم استجابة صاحب تلك العطاء لإجراءات
التناوض على نحو مرض ، فلم يفترض ان يعود فيجرِب التناوض لذات.
الغرض مع صاحب أدنى عطاء تال له .

فإذا ما رفضت العطاءات جميعاً على المقتضى أن يعرض على
البنك أسباب الرفض ، وأن يبعد إما إلى مراجعة المواقف ، أو تعديل
المشروع ، أو الاثنين معاً ، وذلك قبل الدعوة للتقديم بعطاءات جديدة .

الفصل السادس

وسائل التعاقد في الماقضة الدولية التناصية

جوى الاتجاه إلى أساليب غير الماقضة «الدولية التناصية» :

٢ - ٢ - ليست الماقضة التناصية الدولية هي الأسلوب الوحيد الذي تعرّفه لائحة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتزويد المتروعات المملوكة منه بالانشاءات والبضائع اللازمة لتجهيزها ، بل هناك أساليبه ضمن هذه اللائحة على اللجوء إليها في الظروف التي لا تكون فيها الماقضة التناصية الدولية هي الأسلوب الأكثر اقتصاداً وفعالية للتعاقد .

وتنظم البنود من (٢ - ٢) إلى (٦ - ٣) من اللائحة أكثر هذه الأساليب شيوعاً في الحالات التي تعتبر فيها الماقضة التناصية الدولية وسيلة غير ملائمة للتوصّل إلى التعاقد الأفضل .

وتحدد اتفاقية القرض ما يتقى بين البنك والمقرض على اتباعه من هذه الأساليب ، وما مستطريق في شأنه من فحالت البضائع والاحتياط .

على أنه يجدر أن يكون ملحوظاً أنه فيما لو اتبعت وسيلة أخرى من وسائل التعاقد غير الماقضة التناصية الدولية ، فإن سياسات البنك الخاصة «بالانضباط المطبة والاتباعية» وتسمى أيضاً «هوانش التفضيل» (١) لن تكون موضع تطبيق .

ونبأها يلى نعرض أساليب التعاقد الأخرى غير الماقضة التناصية

(١) راجع ما ورد في هذا الشأن ببند (٢ - ٤٥).

الدولية التي يسمح البنك الدولي للمقترضين منه الاتجاء إليها لتجهيز
مشروعاتهم المولدة منه :

أولاً : المناقصة الدولية المحدودة :

٣ - ٢ - المناقصة الدولية المحدودة في جوهرها مناقصة دولية
تنافسية ، ولكن الدعوة إلى التقدم بعطاءاتها تنتهي عنها العمومية المستقرة
في المناقصة الدولية التنافسية التي تعتبر بحسب أصحابها مناقصة دولية
عامة . فالدعوة إلى المناقصة الدولية المحدودة ، لا تكون دعوة مفتوحة
وانما هي توجه مباشرة إلى دائرة مصورة من المتقاضين الذين يتقرر
لهم من الصلاحية ما يؤهلهم — بما وحدهم — للقيام بأعباء تنفيذ العقد على
وجه لائق . على أن قائمة المجهزين الفعلين التي يتوجه إليها المقتضى
بتطلب تقديم العطاءات يجد أن تكون من المسعة بما يمكن لتحقيق تنافس
معقول في الأسعار للحصول على أسعار مقبولة . وبخلاف الدعوة التي
لا تكون عامة في المناقصة الدولية المحدودة ، تتبع بالنسبة لها كافية
الأجراءات المتتبعة في المناقصات الدولية التنافسية . وإن كانت تسبّب
منها أيضاً ، كما سبق أن أوضحنا (١) سياسات البنك الخاصة بالفضليات
المطيبة واللتيربية .

ويمكن أن تكون المناقصة الدولية المحدودة وسيلة مناسبة للتعاقد
في الحالات الآتية :

- ١ - إذا كانت المبالغ المخصصة للتجهيز صغيرة .
- ب - إذا لم يتوفّر بالنسبة للبضائع أو الأشغال المطلوبة سوى عدد
محدود من الموردين أو المقاولين الذين يستطيعون إيفاء المشروع المجهز
حاجته منها .
- ج - إذا كانت ثمة أسباب أخرى استثنائية أو غير عادية تبرر النظري
عن اجراءات المناقصة الدولية التنافسية والاعتراض عنها .

(١) راجع البند (٤ - ٣) .

ثالثاً : المناقصة التنافسية المحلية :

٢ - المناقصة التنافسية التي يعلن عنها محلياً ، وتجري وفقاً للإجراءات المتبعة محلياً ، يمكن أن تكون في بعض الأحيان أكثر الأساليب الاقتصادية وفعالية ، وذلك متى كان المطلوب توريد بضائع أو أشغال ليس من المحمول بحسب طبيعتها وحجمها أن تجتذب اهتمام المناقصة الأجنبية .

وقد تكون المناقصة التنافسية المحلية هي الأسلوب المفضل للتعاقد في الحالات التي لا يتوقع أن تجذب اهتمام المناقصين الآجانب ، وذلك لسبب من الأسباب الآتية :

- أ - قيمة العقد صغيرة ، والربح العائد عليهم منه ضئيل .
- ب - الاشغال المطلوب تنفيذها مبعثرة جغرافياً ، أو موزعة زمینياً .
- ج - الاشغال المطلوب تنفيذها تتطلب عمالة مكلفة .
- د - البضائع أو الاشغال المطلوبة متوافرة محلياً بأسرع تقل عن أسعار مثيلتها في السوق العالمي .

كما يجوز اللجوء إلى أسلوب المناقصة التنافسية المحلية ، متى كانت مزايا المناقصة التنافسية الدولية ترجع بكثير عن الأعباء المالية والإدارية التي تتطلبها إجراءات هذه المناقصة .

وتقسام المناقصة التنافسية المحلية بالسمات الآتية :

- أ - غير مطلوب بالنسبة لها نشر دعوة عامة إلى التناقص أو إبلاغ المثلين المحليين ، كما هو الشأن في المناقصة التنافسية الدولية .
- ب - يمكن الاقتصار على الإعلان عن المناقصة التنافسية المحلية في الصحف المحلية أو الجريدة الرسمية .

ج - يمكن اعداد وثائق المناقصة باللغة المحلية ، واستخدام العلبة المطية لغراض التقدم بمقابلات ، وللسداد .

على انه يجب بالنسبة للمناقصة التنافسية المطية على اي حمل ان تكون الاجراءات المطية المتبعه فيها مقبولة لدى البنك كى تكفل هذه الاجراءات تماسا كائيا للحصول على اسعار معقولة . ومن ثم ناته في المناقصة التنافسية المطية :

ا - يسمح للشركات والمكاتب الاجنبية - اذا رغبت في ذلك - التقدم بمقابلاتها والاشتراك في المناقصة وفقا للاجراءات المطية المتبعه .

ب - يحاط المتقدمين للمناقصة بالاساليب التي ستتبع في تقديم العطاءات المقيدة وارسال التعليق . ولا يكون تطبيق هذه الاساليب جزائيا .

ثالثا : الشراء المباشر دوليا ومحليا :

٣ - ٤ - الشراء المباشر اسلوب لتجهيز المشروعات الدولية قوامه المقارنة بين اسعار يتم الحصول عليها من مجموعة من الموردين المحليين او الاجانب ، ولا يحد عادة ان يقل عددهم عن ثلاثة ، وذلك لضمان الحصول على اسعار تنافسية يمكن المقارنة بينها لاختيار انسابها .

ويعتبر اسلوب الشراء المباشر محليا ودوليا ملائما لتوريد سلع متوافرة بالسوق ، او ذات مواصفات قياسية خفيفة القوية ، وفي بعض الاحيان ايضا يعتبر هذا اسلوب ملائما لتنمية اشغال بسيطة وصغر حجمها .

ولا يتطلب اسلوب الشراء المباشر اعداد اي وثائق رسمية للمناقصة ، ولذلك فهو اسلوب يتصف بالبساطة واليسر ، ويحقق

سرعة في الحصول على التجهيزات المطلوبة للمشروع ، وإن كان يحمل المسؤولين عن اتباعه بمسؤولية جديدة بالإضافة .

وبما : التعلق المباشر :

٢ - سبق أن قلنا أن المنقصة الدولية التقافية قد لا تلائم بعض الحالات التي يواجهها تجهيز المشروع الدولي المسؤول من البنك الدولي .

ومن هذه الحالات ما يأتي :

أ - قد يكون ثمة عقد توريد بضائع أو عقد بقاولة اشتمل سبق إرساله بعد اتباع الإجراءات التي ارتباطها البنك وفقا لللتزم منقصاته ثم يحتاج الأمر إلى توسيع نطاق هذا العقد القائم والجاري تنفيذه ، أما زيادة ما يستطبها المشروع سدا لاحتياجاته من بضائع ذات طبيعة مماثلة للبضائع المتملاة على توريدتها أصلا ، أو لاضافة انشاءات جديدة لا تختلف في طبيعتها عن الامثليات الأصلية . ويكون مؤكدا لدى البنك ان اللجوء الى مزيد من التقافس يكون غير ذي جدوى ، اذ لن يترتب على ذلك للمشروع ميزة ما . هذا بالاضافة الى ان الاسعار المروضة من خلال العقد الواسع تبدو معقولة . وعندئذ فإن التعلق المباشر فيون تنافس يعتبر اسلوبا ملائما في هذه الظروف .

بل انه يجدر ، كلما كان اللجوء الى مثل هذا العقد الواسع متوقعا ابتداء ، ان ينص في العقد الاصلي على ذلك .

ب - قد يكون توحيد المعدات او تطبيع الفيشر قليلا لتنمية اقاليتها والمعدات الموجودة من قبل مثرا المزيد من الشراء من الموردة الاصلية .

- ولكى يكون مثل هذا الشراء مقبولا يجب :
- أن تكون المعدات الأصلية مناسبة .
 - أن يكون ما يشتري من المعدات تقبل بعدها من المعدات الموجودة من قبل بصلة عامة .
 - أن يكون المسعر معتملا .
 - أن يكون اللجوء الى استجلاب طراز آخر مبتدأ من المعدات قد ثبت أن درس ، ورفض لأسباب مقبولة من قبل البنك .
 - ج — قد تكون المعدات المطلوب تزويد المشروع بها محمية بحقوق ملكية صناعية ، وليس بالامكان الحصول عليها سوى من مصدر واحد فحسب . وعندئذ غير المجدى السعي من طريق غير التعامل المباشر على تلك المعدات لدى غير ذلك المصدر .
 - د — قد يتطلب التعلق المترتب على تضمين علبة لضمان حسن أدائه للتزويه أن يكون شراء أصناف حيوية من موردين معين . وعندئذ يجر التعامل المباشر مع هذا الورد بشأن الأصناف المذكورة ، وذلك من أجل صالح المشروع في سبيل تحفظه على تصميم العملية على أكمل وجهه .
 - ـ ه — في بعض الحالات الاستثنائية ، قد يكون التعامل المباشر تطبيقة للحاجة الى تضليل يذكر لمدى السلع تناهيا للتأخيرات بكثرة على الرغم من أن التسوق ينضلي عادة من أجمل الحصول على إفضل سعر .

و - في بعض الحالات الاستثنائية تند تكون "اللجوء إلى التنازل المباشر مقبولاً للتوصل" إلى ابرام عقد اشتغال بدفعة ، وذلك بعد أن تكون اجراءات المنقصة التنفسية قد اخترت (بما في ذلك إعادة المنقصة وعدها لاحكام الفقرة ٢ - ٦٠ سالف الاشارة إليها) في التوصل إلى مقاول قادر ولدي استعداد لتنفيذ الاعمال المطلوبة بسعر مقبول .

خامساً : التكليف بالتنازل :

٣ - ٦ - يقصد بالتكليف المباشر استخدام العاملين لدى المفترض ومعداته لتنفيذ الاتشادات المطلوبة للمشروعات المفولة من جانب البنك .

من الجهات المفترضة (مثل الحكومة أو شركات التمويل الائتماني) قد تقتضي وحدات للاشادات غير ممكنته مالياً أو ادارياً . وقد يكون تكليف مثل هذه الوحدات بتنفيذ الاعمال المدنية الوحيدة عليها لتزويد المشروعات المذكورة بما قد تحتاجه من بعض اقسام الاتشادات ، وذلك في الحالات الآتية :

أ - ان تكون الاعمال المطلوب تنفيذها غير ممكن تحديد جوهراً مسبقاً .

ب - ان تكون هذه الاعمال صغيرة المدى ، او في مواقع مبعثرة او ثانية ، مما يؤدي الى جعل تكاليف التعبئة بالنسبة للمقاولين مرتفعة الى حد غير معقول .

ج - ان تتضمن الاتشادات تنفيذها دون عمرقة التشغيل .

د - ان تكون مخاطر عمرقة التشغيل التي لا امكان لتناديها جائزاً تحملها من جانب المفترض على نحو أقصى مما لو تحملها المقاول .

ه - الا يكون ثمة مقاول راغب في تنفيذ الاعمال المطلوبة .

رأينا فيما تقدم احكام لائحة منقصات البنك الدولي بالنسبة لوسائل التعاقد التي يعول عليها في تجهيز المشروعات المولة منه . وهذه الوسائل هي :

- (١) المناقصة التافيسية الدولية .
- (٢) المناقصة التافيسية الطيبة .
- (٣) الشراء المباشر دوليا أو محليا .
- (٤) التعاقد المباشر .
- (٥) التكليف المباشر .

وأوضحنا السمات التي تميز كل من هذه الوسائل في خطوطها العريضة دون دخول في التفاصيل بطبيعة الحال . على أن لائحة منقصات البنك تضيّع فتورد احكاما خاصة في اربعة جوانب ، وذلك على النحو الآتي :

أولا : التوريد عن طريق وكالات الأمم المتحدة :

٢ - ٧ - قد يعتبر التوريد في بعض الاحوال عن طريق منظمة العمل الدولية ، أو صندوق الأمم المتحدة الدولي لاغاثة الطفولة ، أو منظمة الصحة العالمية ، أو غيرها من الوكالات المخصصة لهيئة الأمم المتحدة ، أكثر وسائل التوريد إقتصادا وفضلا نعالية وكفاءة .

ويكون ذلك على الأخص في مجالات التعليم والصحة وتوفير مياه الري والصرف الصحي .

ويتم التوريد في هذه الاحوال وفقا للإجراءات المتبعة في الوكالة المعنية .

ثانيا : استخدام وكلاء التوريد :

٣ - ٨ - اذا رغب المترسخ في استخدام احدى الشركات

المخصصة في تأدية عمليات التوريد الدولي كوكيل عنه ، لما لأن عملية التوريد المتطلبة على قدر خاص من التعقيد ، أو لانتشار المفترض إلى الخبرة والكلية التطبيقية اللازمتين لمارسة هذه العملية يتضمنه جاز له ذلك ، على أن تخذ الترتيبات في هذا الموضوع على نحو يتنق مع أحكام لائحة البنك .

ثالثاً : التوريد في إطار القروض المنوحة لوسطاء التمويل :

٢ - ٩ - يجوز للبنك أن يمنع قروضاً إلى مؤسسات لتمويل هذه المؤسسات أراض حصيلة هذه القروض إلى متلقين .

وعلى سبيل المثال ، يجوز للبنك أن يمنع قرضاً لمؤسسة اثبات زراعي ، لتتولى هذه المؤسسة تسليف حصيلة القرض للمزارعين بن اجل انتهائها فيما يعود بالتفع على الزراعة أو غيرها من الفوائد الاجتماعية العلمية ، أو أن يمنع البنك قرضاً لشركة تمويل مشروعات ابتدائية فتقوم البنك بتقديم قروض فرعية من حصيلة القرض الأصلي لاصحاب مشروعات تهدف إلى خدمة أغراض التنمية التي منح من أجلها القرض الأصلي .

في مثل هذه الحالات يقوم هؤلاء المتقدمون بالشراء عادة بمحض الممارسات التجارية السائدة ، على أن تكون مقبولة من البنك .

على أنه حتى في هذه الحالات يظل أسلوب المانحة التنافسية الدولية أكثر أساليب التوريد كفاءة واتصالاً عند شراء أعداد ونوعية من مواد معينة ، أو تجميع كميات كبيرة من البضائع المشابهة لبيعها بالجملة .

رابعاً : التوريد في حالات برامج الاستيراد وقروض الاصلاح الهيكلي :

٣ - ١٠ - في الحالات التي يقدم فيها البنك قروضاً لتمويل برامج استيرادية ، أو قروضاً لتمويل برامج للإصلاح الهيكلي ، يجب بالنسبة

لعقود التجهيز ذات القيمة الكبيرة ، اتباع أحكام نظام الماقضيات التجارية الدولية وعدم تجاهل هذا النظام ، مع معالجته بتبسيط في اجراءات الاعلان والعملة .

اما بالنسبة لعقود التجهيز الاخرى ذات القيمة غير الكبيرة ، فالمادة ان يتم ابرامها وفقا للإجراءات التي تبعها وحدة القطاع العام او الخاصمو التي تقوم بعملية الاستيراد ، او وفقا لاي ممارسات تجارية اخرى مستقرة يعتبرها البنك مقبولة لديه .

الفصل السابع

نظام متحقق المراجعة والتفضيل

أشرنا في سياق استعراض أحكام لائحة مناقصات البنك الدولي إلى ملحقين يكملان تلك الأحكام ، أولهما بعنوان «مراجعة البنك لقرارات التوريد» وثانيهما بعنوان «التفضيل للصناع والقاولين المحليين» .

ونبأنا على نعرض أحكام كل من هذين الملحقين .

أولاً : مراجعة البنك لقرارات التوريد :

١ - بالنسبة للتغير الكفالة المسبق :

سبق أن أوضحنا (١) أنه بالنسبة لعمينة تتولى انتدابه القرض تحديد ما إذا كان بيان الصلاحية المسبق متطلباً .

وفي الحالات التي تتطلب انتدابه القرض إجراء تقدير الكلية مسبقاً ، يعد المقترض الدعوة إلى ذلك ، ويقوم بمراقبة البنك بمقابلة الإجراءات التي ستنتسب في هذا الموضوع .

وقد لا يقتضي البنك على هذه الإجراءات بطلب أي تعديل . ولكن اذا طلب البنك من المقترض ادخال أي تعديل يراه معقولاً على هذه الإجراءات وجب على المقترض اجلبه البنك الى التعديل الذي يشير به .

(١) بند (٢ - ١٠) .

ثم يعود المقرض بعد اجراء تقدير الكلية المسبق فيقدم للبنك قائمة بالمتناقضين الذين تقرر كثقلتهم ، مع بيان اوجه ملاحيتهم ومؤهلاتهم ، وايضاً بيان اسباب استبعاد من استبعد من المتقددين لتقدير الكلية ، وذلك كى يبدي البنك ما يكون لديه من تعليقات على هذه التقديرات ، قبل ابلاغ المتناقضين بقرار المقرض .

وإذا أوصى البنك بالختال اضافة او استبعاد او تعديل على القائمة المذكورة ، وجب لى المقرض الاتساع لذلك في حدود المقبول .

٣ - بالنسبة لمراجعة البنك الوجوبية لبعض العقود :

اذا ثفت اتفاقية القرض بان العقود التي سوف يبرمها المقرض تخضع لمراجعة مسبقة من البنك وجب التزام الآتي :

أ - قبل الدعوة الى التقدم بالعطاءات :

— يقدم المقرض للبنك نص الدعوة للتقدم بالعطاءات ، ووصفاً بإجراءات الاعلان التي ستتبع في المناقصة .

— يبدي البنك رايه في هذه الوثائق والاجراءات .

— يجري المقرض التعديلات التي يطلبها البنك ويراهما معقوله في الوثائق او الاجراءات المذكورة .

— اي تعديلات اضافية يريد المقرض ادخالها على وثائق المناقصة يلزم ان يحصل على موافقة البنك على ذلك قبل اصدار الوثائق ووصولها الى ايدي من يحصل تقادهم للمزايدة .

ب - قبل اتخاذ قرار نهائى بارساله للصاد:

بعد استلام المقترض للعطاءات وفض المطابيف وتقييم العطاءات
وقبل اتخاذ قراره النهائي بشأن ارساء التعاقد يقوم :

* بقيادة البنك باسم المتزايد الذى سوف يرسو عليه العطاء .

* بتقديم تقرير مفصل الى البنك عن تقييم العطاءات الواردة
ومقارنتها والتوصيات الخاصة بارساله للصاد ، فنفلا عن أى
معلومات أو بيانات أخرى معقولة قد يتطلبها البنك .

* قد يطلب البنك ان يكون هذا التقرير من اصداد
اخصائين مقبولين لديه ..

* اذا ارتى البنك ان قرار ارساء المناقصة المقترح لا يتفق واحكام
اتفاقية القرض او موجهات هذه اللائحة ، يادر ببلاغ المقترض برغبته
لهذا الارسال المقترح مع ابداء الاسباب التي انبني عليها
رئفه .

ج - ابرام العقد :

* اذا انتهى اعتراض البنك بضم المقترض العقد مع من رسا عليه
العطاء . ويجب ان يكون العقد غير مختلف في شروطه واحكامه اختلافا
جوهريا مع الشروط والاحكام التي انبنت عليها وثائق الدعوة للتقدم
بالعطاء او لتقرير الكلية المسيق ، ما لم يسمح البنك بهذا الاختلاف .
وغير توقيع العقد .

* تقدم للبنك بمستخرجان طبق الاصل من هذا العقد .

٦- يجب أن يسبق تقديم شخص العقد إلى البنك حتى يمكن طلب سحب أول دفعه من اعتمادات القرض اثناء لف涕يله هذا العقد .

٧- بالنسبة للمعهد الفي الواجهة المراجعة من قبل البنك :

كل ما تقدم بيانا بما يتبع من مراجعته لقرارات التجهيز بالنسبة للمعهد التي توجب انتقائية القرض ان يراجمها البنك حتى ترتب كلها . على انه قد لا تشرط انتقائية القرض مثل هذه المراجعة بالنسبة لبعض العقود ، وعندئذ لا تطبق بشانها الاحكام المقتضية .

- الا انه بالرغم من عدم وجوب مراجعة البنك بالنسبة لهذه العقود ، فإنه كي يجلب المفترض الى اول طلب يقدمه الى البنك للسحب من حساب القرض ، يتمنى على المفترض ان يقدم الى البنك نور التوقيع على العقد صورتين طبق الاصل منه ، كما عليه ان يزود البنك بتصنيع للعروض التي قدمت والتوصيات التي أسمحت عن قرار ارسال العقد ، وكذلك اية معلومات اخرى قد يطلبها البنك ويكون لطلباته مبرر ينطوي .

- وعلى البنك متى استبيان له مخالفة ارسال العقد او المقاد ذاته لانتقائية القرض او لاحكام الاختحة ، ان يبلغ المفترض بذلك وبينه الاسباب التي بنى عليها قراره .

٨- بالنسبة لا يطرأ الا خلاف سريان العقد :

ما لم تدع خروجة علطة الى ذلك ، فإنه اذا ارتكب المفترض اثناء سريان العقد ، المؤانقة على اجراء اي تعديل جوهري ، او تنازل عن احكام

العقد وشروطه ، أو بد الفتوة الرسمية المحددة لتنفيذ العقد ابتداداً جوهرياً ، أو أصداراً غير تغيير ، وذلك كله بما يزيد من تكلفة العقد بأكثر من النسبة المقررة في اتفاقية القرض ظبيبة لاغراض هذه الفتورة ، فعلى المفترض أن يبلغ البنك بما هو مقترح من تعديل أو تنزيل أو امتداد أو تغيير ، وكذلك بالاسباب المبررة لذلك .

ماذا ارتأى البنك أن ما يقترحه المفترض في هذا السند يخالف أحكام اتفاقية القرض فعليه أن يبلغ المفترض ذلك فوراً بكتاب أو مسبباً .

ثانياً : الإضليل المنوحة بعض الصناع والمقلوبين المطين :

قد تدعو الحاجة إلى أن يشار في وثائق مناقصة توريد بضائع إلى تفضيل الصناع المطين بحد معين ، وفي مناقصة اشتغال إلى تفضيل مثيل للمقلوبين المطين . فقد سبق أن رأينا أنه طبقاً للائحة مناقصات البنك (١) من المسموح منح « هامش تفضيل » للصناع والمقلوبين المطين في بعض الحالات عند مقارنة عطاءاتهم بالعطاءات الأجنبية . وعلى ذلك نتدارج في الملحق (٢) للائحة أحكام هذا التفضيل على التفصيل الآتي :

بالنسبة للتفضيل الشخصي بالصناعة المعين :

١ - للدولة المترضة بعد الحصول على موافقة البنك أن تمنع قدرها من الأولوية ، أو بعبارة أخرى هامش تفضيل ، لمبعض الصناع المطين عند مقارنة عطاءاتهم بالعطاءات الأجنبية المقدمة في ذات الخصوص .

ولكي يعدل بهامش التفضيل هذا يتبع :

١ - أن يقتضي البنك بوجاهة مبرراته ، ويواافق على منحه . فمن الواضح أن هذا التفضيل ليس حتمياً في كل عطاء يتقدم إليه

(١) راجع البند (٢) - ٥٥ .

صناع مطليون ، ولا يتمتع به هؤلاء وجوهاً مجرد صفاتهم هذه .
وذلك على خلاف ما قد تفضي به توافر ولوائح المنشآت والمزايدات
المحلية في بعض الأحيان من تقرير هامش تفضيل وجوبى لوردي المنتجات
والخدمات المحلية . وعلى سبيل المثال تنص المادة ١٨ من القانون
ال المصرى رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون تنظيم المنشآت
والمزايدات على أنه « يجب إرساء المنشآة على صاحب العطاء
الأشضل شروطاً والأقل ثمناً ». ويعتبر العطاء المقدم عن توريدات
من الانتاج المحلي أو عن أعمال أو خدمات تقوم بها جهات مصرية
أقل سعراً إذا لم تتجاوز الزيادة فيه ١٥٪ من قيمة أقل عطاء
أجنبي ، ولا يجوز الخروج على حكم هذه الفقرة إلا في حالات الضرورة
القصوى التي تتضمنها المصلحة العامة وبموافقة وزير المالية » .

ب — أن يشار بوضوح إلى هامش التفضيل المنوح للصناع المطلين
في وثائق مناقصة التوريد . كما يشار إلى البيانات اللازمة لتقرير هذا
الفضيل لعطاء مطلي .

ج — أن تتبع عند تقييم العطاءات ومقارنتها ، الأساليب والخطوات
التي سوف يرد ذكرها في البنود ٢ و ٣ و ٤ . بالتالي :

٢ — لاعمال هذا التفضيل الذي قد يقرر للصناع المطلين يجري
تصنيف العطاءات التي توافرت فيها الشروط التي تطلبها الدعوة
إلى العطاء وفقاً لأحدى المجموعات الثلاثة الآتية :

١ — **المجموعة (١)** وتدرج بها العطاءات التي تعرض بضائع مصنعة
في بلد المفترض إذا ما تتبين لصاحب العطاء أن يقنع كلاً من المفترض
والبنك بأن تكاليف تصنيع هذه البضائع تتطوى على قيمة مضافة في بلد
المفترض بما لا يقل عن ٢٠٪ من سعرها على أساس تسليم المصنع .

(ب) المجموعة (ب) : وتدفع بها جميع العطاءات المطلية الأخرى .

(ج) المجموعة (ج) : وتدفع بها بقية العطاءات الأخرى ..

٣ — ثم يبدأ بأجراء مقارنة بين العطاءات الداخلية في كل من هذه المجموعات الثلاثة على حدة ، وذلك بعد استبعاد ما قد يكون مختلفاً إلى السعر من الرسوم الجمركية أو غيرها من رسوم الاستيراد أو الراتب على البيعيات ، أو ما شابه ذلك من رسوم أو خرائب مفروضة على بيع البضائع أو تسليمها حسب العطاءات .

ـ ثم بعد تحديد ادنى العطاءات المقيدة في كل مجموعة ، تجري مقارنة بين أقل العطاءات في المجموعات الثلاثة .

ـ فإذا ثبت من المقارنة أن أحد العطاءات من المجموعة (أ) أو من المجموعة (ب) هو أقل العطاءات أرسىت عليه النقصة .

ـ ٤ — فإذا اتضحت من المقارنة المشار إليها بعالية ، ان أقل العطاءات سعراً هو العطاء الذي ينتمي إلى المجموعة (ج) فإنه تجري مقارنة بين عطاءات هذه المجموعة كلها وادنى عطاء في المجموعة (أ) على أن تضفيه من أجل تحقيق أهداف هذه المقارنة ححسب ، إلى سعر العطاء المقيد للبضائع المستوردة ، والمحروض من جانب كل من عطاءات المجموعة (ج) مبلغ ليماند قيمة الضريبة الجمركية وغيرها من رسوم الاستيراد التي يتعمّن على بورد غير معنٍ أن يكتفى بها من استيراد البضائع التي ينصب عليها عطاء المجموعة (ج) بحيث لا تزيد هذه القيمة المضافة على ١٥٪ من سعر (سيف) المحروض لهذه البضائع .

فإذا استمرت هذه المقارنة الأخيرة عن كون عطاء المجموعة (١) هو الأقل من المزايدة ترتفع عليه ، والا فإن ادنى العطاءات من المجموعة (ج) كما استمرت عنها المقارنة البيانية بالفترة (٢) سالف الاشارة إليها ، هي التي يوضع عليها الاختيار للتعاقد .

بالنسبة لتفضيل الخاص بالمقاولين المطابقين :

(٣) عند اجراء مناقصة دولية تنافسية من اجل تزويد المشروع المطلوب من البنك الدولي باشغال مدنية . يجوز المفترض بالاتفاق مع البنك على ما تقدم ذكره ، ان يمنع « هليشن تفضيل » بنسبة ٥٦٪ إلى المقاولين المطابقين .

ويطبق تفضيل المقاولين المطابقين هذا في البلاد المؤهلة نتيجة لانخفاض معدل دخل الفرد فيها دون غيرها من البلدان الأخرى ..

ويمكن هذا التفضيل للمقاولين المطابقين في تلك البلاد وفقاً للالحاقات التالية :

(١) المقاولون المطابقين المتقدمون بطلب الانتفاع بالتفضيل المشار إليه يتلذون كجزء من بياناتهم (١) ، وبالبيانات الازمة لتحديد مدى الاستحقاق شركاً معينة او مجموعة معينة من الشركات المطابقة للفضيل المفضل إليه ، وذلك حسب التصنيف الذي يحدده المفترض ويرسميه البنك.

ويدخل أيضاً ضمن هذه البيانات تفاصيل عن الملكية .

ويجب ان تشير وثائق المناقصة الى منع هذا التفضيل ، وإلى الاستحباب الذي يستتبع في مقارنة العطاءات وتحقيقها لاعتبار هذا التفضيل .

(١) براعامة انه قد يشترط في بعض الحالات اجراء سعف لتحديد الكلية وفقاً لما هو وارد في اتفاقية العرض .

(ب) بعد ان يتلقى المفترض العطاءات ويراجعها ، فإنه يجري
للهطاءات المسقوفية للشروط تصنينا الى مجموعتين على النحو التالي :

١ - **المجموعة (١)** : وتتضمن العطاءات المقدمة من مقاولين محظيين
مؤهلين للتنضيل .

٢ - **المجموعة (ب)** : وتتضمن العطاءات المقدمة من مقاولين آخرين
ثم يضاف مبلغ قيمته ٥٪ من قيمة كل عطاء يقدم من مقاول ضمـن
المجموعة (ب) الى عطائه ، وذلك لغرض مقارنة العطاءات وتقييمها .

الفصل السادس

نظرة ختامية ونعيّب

قد يمكن اجراء المقارنة بين احكام لائحة مناقصات البنك السفلى واحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحة التنفيذية في عديد من الجوانب ، وسنجد ان الفكرة الجوهرية التي تكمن وراء كل من النظريتين الدولى والمحلى بشأن المناقصات واحدة ، تمثل فى ارساء نظام قانونى يكلل انساب الطرق لإبلاغ الجهات التى وضع من اجلها هذا النظام الى الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات تزود بها مشروعاتها ذات النوع العام ، وذلك ايضا حرصا على ضمان حسن اتفاق الاعتدادات الخصوصية لتمويل تلك المشروعات فيما خصمت له هذه الاعتدادات اصلا .

حرص البنك الدولى على سلامة الإنفاق :

وقد بلغ من حرمن البنك الدولى للإنشاء والتعمير في هذا المقام اشتراطاته امكانية النص في اتفاقية القرض التي يبرمها مع الحكومات المقترضة (١) على اقتسام احكام قوانين ولوائح المناقصات المحلية واستذمام العمل بالحكم لائحة مناقصات البنك بالنسبة لكل مشروع يمول باعتمادات القرض التي يقدمها البنك الى الدولة المقترضة . ومن ثم يشترط البنك

(١) سواء كانت المقترض تمويل مشروع تتولاه مباشرة او تفترض تمويل مشروع تتولاه جهة تعمل لتحقيق اغراض الصلح المشترك ، ولو تقتضي من الناحية القانونية المحلية بالشخصية القانونية المستطلة ، ومثال تلك الجهات وحدات القطاع العام او وحدات الادارة المحلية .

الدولى أن تجرى الماقضى الازمة لتزويد المتروع المول باعتمادات القرض سواء بالسلع أو الاتسادات أو الخدمات على أساس احكام لائحة مناقصاته ، ويستلزم هيئة البنك على أهلها اتخاذ هذه الماقضى في مختلف مراحلها ، فيتطلب بين الاسباب التي اوصلت اللجنة الى رفض عطاء وترجح آخر ، الى غير ذلك من المواقف السليمة او الاجازات اللاحقة . وهذا كله يلبي حرص البنك المقرض على ان يأتى اتفاق المقرض لاعتماد القرض كلبا او جزئيا اتفاقا يتنق مع ما منع القرض الى الدولة المتضررة من اجله .

حرص راس المال الصعب عزفا دوينا :

ولهذا فعندنا ثيرم اتفاقية من اتفاقيات القروض او المنح للتنمية الاقتصادية والفنية بين جمهورية مصر العربية ودولة من الدول الأجنبية وتخلص بمقتضاهما مصر على منحة او قرض فلن يكون بمبتغب ، ولا من غير المأثور في العادات الدولية ، ان تشرط الدولة المنحة او المقرضة ان يخضع ذلك القرض او ظك المنحة لقوانينها ولوائحها .

وسوف نجد مثلا على ذلك في اتفاق المعاونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٧٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية ، والمصدق عليهما من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٨ (١) نجد نص البند (١) من هذا الاتفاق على أن « تقوم حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتقديم المعاونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لاحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبه الممثلون عن الهيئة او الهيئة المخصصة بحكومة جمهورية مصر العربية ، ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التي تعينها حكومة الولايات المتحدة الامريكية للقيام بأدراة مسؤولياتها وفقا لاحكام

(١) الجريدة الرسمية — العدد ٦٤ في ٤٠ نوفمبر ١٩٧٨ .

هذا الاتفاقى ، او حسب طلب وموافقة مئلين غيرهم تعينهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية . وبخض بقدم هذه المئونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة . وتقدم هذه المئونة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها المئلون المذكورون أعلاه » .

تفهم مجلس الدولة المصري لحقائق التمويل الدولي المشروعة:

وقد نصبت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة تفسير هذا البند على ضوء الخلاف الذىثار حول خصوصية التعادلات التى تبرمها الهيئة العامة للصرف الصحى بالاسكندرية تنفيذا لاتفاقية المنحة الأمريكية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ خصوص هذه التعادلات لاحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٢ والاحتى التنفيذية.

وكافت وقائع الموضوع الذى طرح على الجمعية العمومية يتلخص فى انه بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ وقعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاق نصت - كما سبق ان رأينا - على ان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لاحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبle المئون عن الهيئة او الهيئات المختصة بجمهورية مصر العربية وتوافق عليها مئلون عن الوكالة التى تعينها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويحضر تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالتصديق على هذه الاتفاقية طبقا للمسادة ١٥١ من الدستور ووافق مجلس الشعب عليها . وفي إطار هذه الاتفاقية تم توقيع اتفاقية المنحة الأمريكية لتمويل شبكة الصرف الصناعي بالاسكندرية بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٩ . ثم عدلت في

١٩٧١/٩/٢٤ . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ . وبتصنيق على هذه الاتفاقية وتعديلها . كما وافق عليها مجلس الشعب بخطته المقدمة بتاريخ ٤/٢/١٩٨٠ . وتنفيذاً لهذه الاتفاقية قررت الهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية بطرح مناقصتين محدودتين بين المقاولين الامريكيين ، الأولى خاصة بعملية إنشاء خمس محطات جديدة والثانية خاصة بمشاريع اتفاق الصرف الصحي وهما عميلاً مولاناً بالدولار الامريكي ، كما طرحت الهيئة في مناقصة عاية محظية هي عملية تحسينات مصرف المطر البحري ومشروع منسوجة والمنطقة الشرقية ، وهي عملية مولدة بالجنيه المصري من ميزانية الهيئة . وطبقاً لشروط المنشأة المشار إليها فإن الذي يقوم بإعداد شروط ومواصفات المناقصات التي تتم تنفيذاً لها هي المكتب الاستشاري الامريكي حيث قامت مجموعة من المكاتب الاستشارية الامريكية بوضع شروط ومواصفات هذه العمليات . وعند فتح مظاريف العملية الأولى تبين أن الشروط الموضوعة لا تتنقق وأحکام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولاتخذه التقنية ، فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحي من المكتب الاستشاري الامريكي ضرورة مراعاة أن تتطلب شروط العقد والمناقصات التي تتم بمعرفة هذه المكتب مع أحکام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولاتخذه التقنية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ . الا ان وكالة التنمية الدولية الامريكية المشرفة على المنحة رأت عدم تطبيق أحکام هذا القانون ولاتخذه التقنية على العقود والمناقصات التي تتم تنفيذاً للاتفاقية . فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية من ادارة الفتوى لوزارة النقل البحري والمصالح العامة بدمينة الاسكندرية ابداء الرأي في هذا الشأن ، فنالت ادارة الفتوى بعرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى التي ارتأت بخطتها المقدمة بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٥ احالته الى الجمعية العمومية لقيسي الفتوى والتشريع لأهميته وعموميتها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٨٥ ناستبتت ان اتفاقية المنحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالاسكندرية الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والتعديل الاول لها وال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ والموافق عليها من مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ٤ فبراير ١٩٨٠ تنص على اشتراط موافقة وكالة التنمية الدولية الامريكية على المستندات الخاصة بتأهيل المتعاقدين وتقديم المانصات والاقتراحات وفقا لمعايير ومتطلبات الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالمشروعات التي تم تنفيذها لهذه الاتفاقية ، وكذلك موافقتها على العقود والتعاقدات وعلى اي تعديلات جوهرية في هذه العقود سواء بموافقة من المنحة او غير ممولة منها طالما تتم في اطار الاتفاقية المذكورة ، بما يتعلّق بأن المشروعات التي تم تنفيذها لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تتضمن لنظام تأمين معين منصوص عليه صراحة في الاتفاقية بموجب اتباع المقياس والمعايير القانونية الامريكية فيما يتعلق بابرام العقود وشروط ومواصفات واجراءات المانصات وتحديد افضلية المتعاقدين بالنسبة لهذه المشروعات ، خاصة وان موافقة وكالة التنمية الدولية الامريكية على العقود والتعاقدات وعلى التعديلات المدخلة ، واجبة ببنص الاتفاقية . وبين من الاوراق ان نظم التعاقد واختيار المتعاقدين التي تتبعها وكالة التنمية الدولية الامريكية في التعامل على المشروعات التي تدورها تختلف اختلافا واضحأ عن النظم المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية .

واستطردت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المادة ١٥١ من الدستور تقضى بان يرم رئيس الجمهورية المعاهدات ويلجها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها ، طبقا للاواعض المقررة . ولما كانت اتفاقية المنحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالاسكندرية

الموافقة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية قد مررت ببراحتها الدستورية ببرام رئيس الجمهورية لها ، ثم موافقة مجلس الشعب عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة فتكون لها صفة القانون ، وتصبح فيما تضمنته من أحكام واجبة التطبيق باعتبارها قانوناً خاصاً ، بحيث يتعين أعمال ما ورد بها من أحكام متعلقة بشروط واجراءات التعاقد وأختيار المتعاقدين حتى تخرج عنه في هذا الشأن عن أحكام قانون المناقصات والزيادات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تطبيقاً للناءة الأصولية من أن الخاص يقيد العام .

وانتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من ذلك بجلسه ٣٠ ابريل ١٩٨٥ الى وجوب تطبيق أحكام اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالاسكندرية فيما يتعلق بأختيار المتعاقدين واجراءات التعاقد فيما خالته فيه أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ابشر اليها .

ويعتبر ما جاء بتفسير الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المعرودة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تطبيقاً سليماً لما جرى عليه العمل في المناقصات الدولية لتزويد مشروعات الدولة المترضة من سلع وخدمات وانشآت . وإن كان قد بدأ أول الأمر غريباً انتصاء قانون محظى عن التطبيق ، الا أن هذا هو المطلب لارتفاع الدولة او الهيئة الدولية المترضة او المقدمة للمنحة تحريك اموالها في اتجاه خدمة التنمية في الدولة المترضة او المفترضة .

وإذا كان قد جرى في العقود البرمجة مع المقاولين الأمريكيين المولين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية على النص على أن تتفيد هذه العقود أنها يكون بمراعاة أحكام القانون المصري ، الا أنه ليس ثمة تعارض بين هذا النص الذي يرد في العقود المذكورة والحكم الذي اوردته اتفاقية

المعونة الاقتصادية والفنية المعقدة في ١٦ أغسطس ١٩٧٨ مع الولايات المتحدة الاميركية من أن تقديم هذه المعونات يخضع للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة ، فقد أوضحت نتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع سلامة التكران ما يخضع ل تلك القوانين واللوائح إنما هو تقديم هذه المعونات أي ابرام العقود وشروط ومواصفات واجراءات المناقصات وتحديد أفضلية المتقاضين بالنسبة للمشروعات المملوكة من اعتمادات حكومة الولايات المتحدة الاميركية المخصصة ل تلك المعونات الاقتصادية والفنية . أما مسارات العقد التالية في حال تبنّيه بهذه هي التي يعنينا النص الوارد في العقد المبرمة مع الجولد الصيفي ، وذلك فيما لا تتعارض فيه تعارضاً جزئياً مع القوانين واللوائح الاميركية بما قد يهدد مبالغ التمويل الاجنبية بالضياع جزئياً أو كلياً .

اللجنة الثانية بعد الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع :

وبما هو جدير بالتنوية في هذا المقام ان اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة عادت تأييد بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٨٥ ما سبق أن أفتت به الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بشأن عدم صریان أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ في مجال المناقصات المتعلقة بمشروعات مملوكة من الهيئة الاميركية للتنمية الدولية .

وتلخيص وقائع الموضوع الذي عرض على اللجنة الثانية في ان الجهاز التنظيسي للمشروعات المشتركة بوزارة الاسكان علم باعداد دفتر الشروط القانونية الخاصة بعملية تطوير وإنشاء مجاري عزبة صدقى لطرزها في مناقصة . تبى أن مندوب الهيئة الاميركية للتنمية الدولية اعترض على بعض الأحكام الواردة به ، رغم اتفاقها مع القواعد المنصوص عليها بقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ « لأنحنه التنظيمية » مستنداً في ذلك الى ان الأحكام الواردة بالقانون التكروز ولاتحته التنظيمية لا تسرى على العقود والمشتريات التي يبرمها الجهاز تنفيذاً لاتفاقية المعا

المبرمة بين جمهورية مصر العربية ووزارة الاسكان والولايات المتحدة الأمريكية ومتطلها وكالة التنمية الدولية ، والمصادر بالتصديق عليها تزار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

وقد استبان للجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٨٥ أن اتفاقية المنحة الأمريكية لمشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمع لنوى الدخول المختصة في مصر التي وافق عليها مجلس الشعب ، وصدق عليها رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٩ بقراره رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ وتم نشرها في الجريدة الرسمية تتضمن في المادة (٨ - عموميات) على أن :

« يعتبر ملحق النصوص النمطية للمنحة (ملحق ٣ المرفق) جزءا من هذه الاتفاقية » .

وبنفس ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع في المادة « ج » أحكام الشراء (بند ٣ - الخطط والمواصفات والعقود) على أنه : من أجل ايجاد اتفاق متبدلة على المسائل التالية وما لم يتطرق الاطراف على خلاف ذلك كتبية :

سيقوم المنوح بموانأة الوكالة بما يلى عند اعداده :

- ١ - اي خطط او مواصفات او جداول للشراء او الانتشاء او عقود او اي مستندات اخرى متعلقة بالسلع والخدمات التي تمول من المنحة شلملة المستندات المتعلقة بتاهيل واختيار المقاولين وتقديم العطاءات والاقتراحات . ويتم ايضا تزويد الوكالة باى تعديلات جوهرية في هذه المستندات عند اعدادها .

٣ - ستزور الوكالة أيضا بمقابل هذه المستندات عند اعدادها وهي المتعلقة
بأى سلع أو خدمات تعتبرها الوكالة ذات أهمية كبيرة للمشروع ،
وذلك على الرغم من أنها لا تمول من المنحة ، وسوف تحدد في خططها
تنفيذ المشروع الأوجه المتعلقة بالمسائل المذكورة في هذين البندين
(١) و (٢) .

وسوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على المستندات الخاصة
بتناهيل المتعاقدين وتقديم النقصانات والاقتراحات للسلع والخدمات
التي تمول من المنحة وذلك قبل إصدارها وسوف تشمل أحكامها
ماليير ومقاييس الولايات المتحدة .

٤ - سسوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على العقد المولدة
من المنحة للخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات الفنية أو خدمات
التشييد أو غيرها من الخدمات أو المعدات أو المواد ، كما تحدد في
خططها تنفيذ المشروع قبل تنفيذ العقد ، وكذلك فإن أي تتعديلات
جوهرية في هذه العقود سوف توافق عليها الوكالة كتابة قبل
تنفيذها .

٥ - سسوف تقبل الوكالة المؤسسات الاستشارية التي يستخدمها المنوح
المشروع والتي لا تمول من المنحة . كما تقبل مجال خدماتها والأفراد
المختصين بالمشروع كما تحددها الوكالة ، وكذلك المؤسسات المتعاقدة
للتشييد التي يستخدمها المنوح للمشروع ، والتي لاتمول من المنحة ،
كما تقبل مجال خدماتها والأفراد المختصين بالمشروع كما تحددها
الوكالة .

وقد استخلصت اللجنة الثانية المذكورة من صراحة النص المتقدم

اشتراكاً موافقة وكالة الفتوى الدولية الامريكية على المستدams الخاصة
بتأهيل المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات وقتاً لمغير ومقاييس
الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالمشروعات التي تتم تنفيذاً لهذه
الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والمتعاقدين ، وعلى اية تضييلات
جوهرية في هذه العقود سواء كانت موجلة من النحو ام غير موجلة منها ،
طالما تتفق اطر الاتفاقية المذكورة ، بما يقطع بأن المشروعات التي تتم تنفيذاً
لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانوني معين منصوص عليه
في الاتفاقية يوجب اتباع المقاييس والمعلمات القانونية الامريكية . فيما يتعلق
ببرام العقود وشروط ومواعيدها واجراءات المناقصات وتحديد افضلية
المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات .

وخلصت اللجنة الثانية من كل ذلك الى ذات ما سبق ان خلصت اليه
الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع ، وافتت اللجنة بوجوب تطبيق
أحكام اتفاقية النحوة الامريكية الصادر بالتصديق عليها قرار رئيس
الجمهوريات رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ والمتعلقة بالختيار المتعاقدين واجراءات
التعامل ، فيما خلقت فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولاته
التنفيذية المشار اليها .

تبديد الفرارة ودعوه :

ولئن بدت هذه النتيجة التي توصلت اليهاكل من الجمعية العمومية
لتقسي الفتوى والتشريع واللجنة الثانية لقسم الفتوى غريبة على الفهم
القانوني المطلي أول الامر ، الا انه لا يثبت الفكر القانوني ان يتغير بعد
التأمل بلغ رحلة النبأ الذي انتفع بفضل مثل هذا الاجتهاد القانوني
ا لم القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولي ، على ان الامر —
وقد أصبح بهذا الوضع — يحمل رجل القانون المصرى بعبء المسئى للالام
بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية التي

اصبحت في الخصوصية المطروحة بمقتضى اتفاقية موقعة من جمهورية مصر العربية جزءاً من التظام القانوني المصري يحكم مثل هذه الحالة الخامسة .

وهو ما يدعونا الى ان نهيب بالقائمين على تدريس القانون ان يهينوا الاجيال الجديدة الى الانفتاح على الانظمة القانونية الاجنبية من اجل خدمة مصر ، وجعلها دواماً على مستوى الاصلية والمعاصرة .

فهرس

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة
٧	الفصل الأول : مدخل الى تجيز المشروعات الدولية
١٥	الفصل الثاني : الاحكام العامة للمناقصة الدولية التنافسية
٣٣	الفصل الثالث : وثائق المناقصة الدولية التنافسية
٤٥	الفصل الرابع : نزع المظاريف وتقدير العطاءات
٥٣	الفصل الخامس : احكام تكميلية في تقدير العطاءات
٦١	الفصل السادس : وسائل التعاقد غير المناقصة الدولية التنافسية
٧١	الفصل السابع : احكام ملحق المراجعة والتغضيل
٨١	الفصل الثامن : نظرة ختامية وتعليق
	ملحق النص الانجليزى للائحة مناقصات البنك الدولى

be followed in the evaluation and comparison of bids to give effect to such preference; and

- (b) After bids have been received and reviewed by the Borrower, responsive bids shall be classified into the following groups :
- (i) Group A : bids offered by domestic contractors eligible for the preference; and
 - (ii) Group B : bids offered by other contractors.
- For the purpose of evaluation and comparison of bids, an amount equal to 7.5 percent of the bid amount will be added to bids received from contractors in Group B.

bids shall then be compared with each other and if, as a result of this comparison, a bid from Group A or Group B is the lowest, it shall be selected for the award.

4. If, as a result of the comparison under para. 3 above, the lowest evaluated bid is a bid from Group C, all Group C bids shall be further compared with the lowest evaluated bid from Group A after adding to the evaluated bid price of the imported goods offered in each Group C bid, for the purpose of this further comparison only, an amount equal to; (i) the amount of customs duties and other import taxes which a non-exempt importer would have to pay for the importation of the goods offered in such Group C bid; or (ii) 15 percent of the c.i.f. bid price of such goods if said customs duties and taxes exceed 15 percent of such price. If the Group A bid in such further comparison is the lowest, it shall be selected for the award; if not, the lowest evaluated bid from Group C, as determined from the comparison under para. 3, shall be selected.

Preference for Domestic Contractors

5. For contracts for works to be awarded on the basis of international competitive bidding, the Borrower may, with the agreement of the Bank, grant a margin of preference of 7,5 percent to domestic contractors (1) in accordance with, and subject to, the following provisions :

- (a) Contractors applying for such preference shall be asked to provide, as part of the data for qualification, (2) such information, including details of ownership, as shall be required to determine whether, according to the classification established by the Borrower and accepted by the Bank, a particular firm or group of firms qualifies for a domestic preference. The bidding documents shall clearly indicate the preference and the method that will

-
- (1) Preference for domestic contractors is applicable only in countries which qualify because of their low per capita income.
(2) In certain cases, prequalification, as provided in the Loan Agreement, will be required of such contractors or groups.

Appendix 2
PREFERENCE FOR DOMESTIC
MANUFACTURERS AND CONTRACTORS

Preference for Domestic Manufacturers

1. The Borrower may, with the agreement of the Bank, grant a margin of preference to certain domestic manufacturers when comparing domestic with foreign bids. All bidding documents for the procurement of goods will clearly indicate any preference to be granted to domestic manufacturers and the information required to establish the eligibility of a bid for such preference. The methods and stages set forth hereunder should be followed in the evaluation and comparison of bids.
2. For comparison, responsive bids will be classified in one of the following three groups :
 - (a) Group A : bids offering goods manufactured in the country of the Borrower if the bidder shall have established to the satisfaction of the Borrower and the Bank that the manufacturing cost of such goods includes a value added in the country of the Borrower equal to at least 20 percent of the ex-factory bid price of such goods;
 - (b) Group B : all other domestic bids; and
 - (c) Group C : bids offering any other goods.
3. In order to determine the lowest evaluated bid of each group, all evaluated bids in each group shall first be compared among themselves, without taking into account customs duties and other import taxes levied in connection with the importation, and sales and similar taxes levied in connection with the sale or delivery, pursuant to the bids, of the goods. Such lowest evaluated

for award and such other information as the Bank shall reasonably request. The Bank shall, if it determines that the intended award would be inconsistent with the Loan Agreement or the Guidelines, promptly inform the Borrower and state the reasons for such determination;

- (c) The terms and conditions of the contract shall not, without the Bank's concurrence, materially differ from those on which bids were asked or prequalification of contractors, if any, was invited; and
 - (d) Two conformed copies of the contract shall be furnished to the Bank promptly after its execution and prior to delivery to the Bank of the first application for withdrawal of funds from the Loan Account in respect of such contract.
3. With respect to each contract not governed by the preceding paragraph, the Borrower shall furnish to the Bank, promptly after its execution and prior to delivery to the Bank of the first application for withdrawal of funds from the Loan account in respect of such contract, two conformed copies of such contract, together with the analysis of the respective bids, recommendations for award and such other information as the Bank shall reasonably request. The Bank shall, if it determines that the award of the contract, or the contract itself, is not consistent with the Loan Agreement or the Guidelines, promptly inform the Borrower and state the reasons for such determination.
4. Before agreeing to any material modification or waiver of the terms and conditions of a contract, or granting a material extension of the stipulated time for performance of such contract, or issuing any change order under such contract (except in cases of extreme urgency) which would increase the cost of the contract by more than the percentage of the original price specified in the Loan Agreement for the purpose of this paragraph, the Borrower shall inform the Bank of the proposed modification, waiver, extension or change order and the reasons therefor. The Bank, if it determines that the proposal would be inconsistent with the provisions of the Loan Agreement, shall promptly inform the Borrower and state the reasons for its determination.

Appendix I
REVIEW OF PROCUREMENT DECISIONS BY
THE BANK

1. In cases where prequalification is required under the Loan Agreement, the Borrower shall, before qualification is invited, inform the Bank in detail of the procedure to be followed, and shall introduce such modifications in said procedure as the Bank shall reasonably request. The list of prequalified bidders, together with a statement of their qualification and of the reasons for the exclusions of any applicant for prequalification, shall be furnished by the Borrower to the Bank for its comments before the applicants are notified of the Borrower's decision, and the Borrower shall make such additions to, deletions from or modifications in the said list as the Bank shall reasonably request.
2. With respect to all contracts which, in accordance with the Loan Agreement, are made subject to the Bank's prior review :
 - (a) Before bids are invited, the Borrower shall furnish to the Bank for its comments, the text of the invitations to bid, a description of the advertising procedures to be followed for the bidding, and shall make such modifications in the said documents or procedures as the Bank shall reasonably request. Any further modification of the bidding documents shall require the Bank's concurrence before it is issued to the prospective bidders;
 - (b) After bids have been received and evaluated, the Borrower shall, before a final decision on the award is made, inform the Bank of the name of the bidder to which it intends to award the contract and shall furnish to the Bank, in sufficient time for its review, a detailed report (prepared, if the Bank shall so request, by experts acceptable to the Bank), on the evaluation and comparison of the bids received, together with recommendations

firms for the partial financing of subprojects, the procurement is usually undertaken by the respective beneficiaries in accordance with established commercial practices, acceptable to the Bank. However, even in these situations, international competitive bidding may be the more efficient and economic procurement method for the purchase of large single items or in cases where large quantities of like goods can be grouped together for bulk purchasing.

**Procurement in Imports Programs and Structural
Adjustment Loans**

3.10 Where the loan provides financing for an imports program, including structural adjustment loans, international competitive bidding with simplified advertising and currency provisions should be used for large value contracts. Other procurement is normally carried out in accordance with procedures followed by the private or public entity handling the imports or other established commercial practices acceptable to the Bank.

method for constructing some kinds of works. The use of force account may be justified where :

- (a) quantities of work involved cannot be defined in advance;
- (b) works are small and scattered or in remote locations where mobilization costs for contractors would be unreasonably high;
- (c) work must be carried out without disrupting ongoing operations;
- (d) the risks of unavoidable work interruption are better borne by the Borrower than by a contractor; or
- (e) no contractor is interested in carrying out the work.

Procurement by UN Agencies

3.7 There may be situations in which procurement through ILO, UNICEF, WHO or one of the other specialized agencies of the UN may be the most economical and efficient way of procuring goods and equipment, primarily in the fields of education, health and rural water supply and sanitation. In such cases, procurement is carried out in accordance with the procedures of the particular agency involved.

Use of Procurement Agents

3.8 Where procurement is particularly complex, or Borrowers lack the necessary organization and experience, Borrowers may wish to consider employing as their agent one of the firms which specialize in handling international procurement. Procurement carried out under such an arrangement would be in accordance with the Bank's Guidelines.

Procurement in Loans to Financial Intermediaries

3.9 Where the loan provides funds to an institution such as an agricultural credit institution or a development finance company, to be re-lent to beneficiaries such as farmers or business

additional works or goods of a similar nature. The Bank should be satisfied in such cases that no advantage could be obtained by further competition and that the prices on the extended contract are reasonable. Provisions for such an extension, if considered likely in advance, should be included in the original contract;

- (b) Standardization of equipment or spare parts, to be compatible with existing equipment, may justify additional purchases from the original supplier. For such purchases to be justified, the original equipment should be suitable, the number of new items should generally be less than the existing number, the price should be reasonable and the advantages of having another make of equipment should have been considered and rejected on grounds acceptable to the Bank;
- (c) The required equipment is proprietary and obtainable only from one source;
- (d) The contractor responsible for a process design requires the purchase of critical items from a particular supplier as a condition of his guarantee of performance;
- (e) In exceptional cases, the need for early delivery of particular goods may justify direct contracting in order to avoid costly delays, although shopping is usually preferable to obtain the best price; and
- (f) A negotiated civil works contract may be acceptable in exceptional circumstances where competitive bidding procedures, including rebidding pursuant to para. 2.60, have failed to produce a contractor able and willing to carry out the required works at a reasonable price.

Force Account

3.6 Force account, i.e., construction by the use of the Borrower's own personnel and equipment. (1) may be the only practical

-
- (1) A government-owned construction unit that is not managementally and financially autonomous should be considered a force account unit.

scope, are unlikely to attract foreign competition. LCB may be the preferred method of procurement where foreign bidders are not expected to be interested because (i) the contract values are small; (ii) works are scattered geographically or spread over time; (iii) works are labor intensive; or (iv) the goods or works are available locally at prices below the international market. LCB procedures may also be used where the advantages of international competitive bidding are clearly outweighed by the administrative or financial burden involved. Publication of a General Procurement Notice and notification of local representatives are not required for LCB; advertising may be limited to the local press or official gazette. Bidding documents may be in a local language and local currency will generally be used for the purpose of bidding and payment. If foreign firms wish to participate under these circumstances, they should be allowed to do so in accordance with local procedures. The local procedures under which LCB is carried out should be acceptable to the Bank. They should provide for adequate competition in order to ensure reasonable prices, and methods used in the evaluation of bids and the award of contracts should be made known to all bidders and not be applied arbitrarily.

International and Local Shopping

3.4 Shopping is a procurement method based on comparing price quotations obtained from several foreign or local suppliers, usually at least three, to ensure competitive prices. It requires no formal bidding documents, and is an appropriate method for procuring readily available off-the-shelf goods or standard specification commodities that are small in value and, in some cases, small simple works.

Direct Contracting

3.5 Direct contracting without competition may be an appropriate method under the following circumstances :

- (a) An existing contract for works or goods, awarded in accordance with procedures acceptable to the Bank, may be extended for the construction or provision of

revisions in the specifications or modifications in the project or both before inviting new bids.

III. OTHER METHODS OF PROCUREMENT

General

3.1 There are circumstances where international competitive bidding would not be the most economic and efficient method of procurement, and where other methods are deemed more appropriate. The particular methods and the categories of goods and works to which they apply are determined by agreement between the Bank and the Borrower, and are specified in the Loan Agreement. The Bank's policies with respect to margins of preference do not apply to methods of procurement other than international competitive bidding. The more common procurement methods which are generally considered in situations where international competitive bidding may not be suitable are set forth in paras. 3.2-3.6.

Limited International Bidding (LIB)

3.2 Limited international bidding is essentially international competitive bidding by direct invitation without open advertisement, and may be an appropriate method of procurement in cases where (i) the amounts are small, (ii) there are only a limited number of suppliers of the particular goods or services needed or (iii) other exceptional reasons may justify departure from full ICB procedures. Under LIB, Borrowers should seek bids from a list of potential suppliers broad enough to assure competitive prices. Domestic or regional preferences are not applicable in the evaluation of bids under LIB. In all respects other than advertisement and preferences, ICB procedures should apply.

Local Competitive Bidding (LCB)

3.3 Competitive bidding advertised locally and in accordance with local procedures may be the most efficient and economical way of procuring goods or works which, by their nature or

Award of Contract

2.58 The Borrower should award the contract, within the period of the validity of bids, to the bidder whose bid has been determined to be the lowest evaluated bid and who meets the appropriate standards of capability and financial resources. A bidder should not be required, as a condition of award, to undertake responsibilities for work not stipulated in the specifications or otherwise to modify his bid.

Extension of Validity of Bids

2.59 Generally, Borrowers should complete bid evaluation and award within the initial period of bid validity so that extensions are not necessary. An extension of bid validity, if justified by exceptional circumstances, should be requested in writing from all bidders before the expiration date, and the Bank should be notified. When an extension of bid validity period is requested, bidders should not be requested or be permitted to change the price or other conditions of their bid. Bidders should have the right to refuse to grant such an extension without forfeiting their bid security, but those who are willing to extend the validity of their bid should be required to provide a suitable extension of bid security.

Rejections of All Bids

2.60 Bidding documents usually provide that Borrowers may reject all bids. However, the Borrower should consult with the Bank before holding any negotiations, or rejecting all bids or soliciting new bids. All bids should not be rejected and new bids invited on the same specifications solely for the purpose of obtaining lower prices, except in cases where the lowest evaluated bid exceeds the cost estimates by a substantial amount. In such cases, the Borrower may, as an alternative to rebidding, negotiate with the lowest evaluated bidder (or failing a satisfactory response, with the next lowest bidder) to try to obtain a satisfactory contract. Rejection of all bids is also justified when bids are not substantially responsive or there is lack of effective competition. If all bids are rejected, the Borrower should review the causes justifying the rejection and consider making either

Domestic and Regional Preferences

2.55 At the request of the borrowing country, and under conditions to be agreed with the Bank and set forth in the bidding documents, a margin of preference may be accepted under international competitive bidding for :

- (a) goods manufactured in the borrowing country when comparing domestic bids with those from foreign manufacturers;
- (b) goods manufactured in other member countries which have joined with the borrowing country in a regional preferential tariff agreement among developing countries designed to foster their economic integration by a customs union or free trade area, when comparing bids from such manufacturers with other foreign bids; and
- (c) civil works, in member countries below a specified level of GNP per capita, when comparing bids from eligible domestic contractors with those from foreign contractors.

2.56 Where preference for domestic manufacturers or domestic contractors is allowed in accordance with the provisions of the Loan Agreement, the methods and stages set forth in Appendix 2 to these Guidelines should be followed in the evaluation and comparison of bids.

Postqualification of Bidders

2.57 If bidders have not been prequalified, the Borrower should determine whether the bidder whose bid has been evaluated the lowest has the capability and resources effectively to carry out the contract concerned. The criteria to be met should be set out in the bidding documents, and if the bidder does not meet them, his bid should be rejected. In such an event, the Borrower should make a similar determination for the next lowest evaluated bidder.

than price to be used for determining the lowest evaluated bid should, to the extent practicable, be expressed in monetary terms or given a relative weight in the evaluation provisions of the bidding documents.

2.52 For the purpose of evaluation and comparison of bids for the supply of goods to be procured on the basis of international competitive bidding :

- (a) Bidders will be required to state in their bids the c.i.f. port of entry price for the imported goods or the ex-factory price or off-the-shelf price of other goods offered in such bid;
- (b) Customs duties and other import taxes levied in connection with the importation, or the sales and similar taxes levied in connection with the sale or delivery of the goods pursuant to the bids, will not be taken into account in the evaluation of the bids; and
- (c) The cost of inland freight and other expenditures incidental to the transportation and delivery of the goods to the place of their use or installation for purposes of the project will be included.

2.53 In the procurement of works contracts, contractors are responsible for all duties, taxes and other levies, and bidders should take these factors into account in preparing their bids. The evaluation and comparison of bids shall be on this basis. Any procedure under which bids above or below a predetermined assessment of bid values are automatically disqualified is not permitted.

2.54 The Borrower should prepare a detailed report on the evaluation and comparison of bids setting forth the specific reasons on which the recommendation is based for the award of the contract. The Loan Agreement with the Bank will specify whether this report should be submitted to the Bank for its review before or after the award is made by the Borrower.

Guidelines, (ii) have been properly signed; (iii) are accompanied by the required securities; (iv) are substantially responsive to the bidding documents; (v) have any material errors in computation; and (vi) are otherwise generally in order. If a bid is not substantially responsive, i.e., it contains material deviations from reservations to the terms, conditions and specifications in the bidding documents, it should not be considered further. The bidder should not be permitted to correct or withdraw material deviations or reservations once bids have been opened. (11)

Evaluation and Comparison of Bids

2.49 The purpose of bid evaluation is to determine the cost of each bid to the Borrower in a manner that will permit a comparison of bids on the basis of their evaluated cost. The bid with the lowest evaluated cost, (12) but not necessarily the lowest submitted price, should be selected for award.

2.50 The bid price read out at the bid opening should be adjusted to correct any arithmetical errors. For the purpose of evaluation, adjustments should be made for the costs to the Borrower of any quantifiable non-material deviations or reservations. Price adjustment provisions applying to the period of execution of the contract should not be taken into account in the evaluation.

2.51 Bidding documents should specify the relevant factors in addition to price to be considered in bid evaluation and the manner in which they will be applied for the purpose of determining the lowest evaluated bid. Factors which may be taken into consideration include, inter alia, the costs of inland transport to the project site, the payment schedule, the time of completion of construction or delivery, the operating costs, the efficiency and compatibility of the equipment, the availability of service and spare parts, the reliability of proposed construction methods and minor deviations, if any. The factors other

(11) See para. 2.50.

(12) See para. 2.51.

visits. Bidders should be permitted to submit bids by mail or by hand. The date, hour and place for latest delivery of bids should be specified in the invitation to bid.

Bid Opening Procedures

2.45 The time for the bid opening should be the same as for the latest delivery of bids or promptly thereafter, and should be announced, together with the place for bid opening, in the invitation to bid. The Borrower should open all bids at the stipulated time. Bids should be opened in public; i.e., bidders or their representatives should be allowed to be present. The name of the bidder and total amount of each bid, and of any alternative bids if they have been requested or permitted, should be read aloud and recorded when opened, and a copy of this record sent to the Bank if so requested. Bids received after the time stipulated should not be considered.

Clarifications or Alterations of Bids

2.46 Except as otherwise provided in para. 2.60 of these Guidelines, no bidder should be requested or permitted to alter his bid after the first bid has been opened. The Borrower should ask any bidder for clarification needed to evaluate his bid but should not ask or permit any bidder to change the substance or price of his bid after the bid opening.

Process To Be Confidential

2.47 After the public opening of bids, information relating to the examination, clarification and evaluation of bids and recommendations concerning awards should not be disclosed to bidders or other persons not officially concerned with this process until the award of contract is announced.

Examination of Bids

2.48 The Borrower should ascertain whether the bids (i) meet the eligibility requirements specified in para 1.5 of these

perform their obligations under the contract would not be considered a default if such failure were the result of an event of force majeure as defined in the conditions of contract.

Language

2.42 Bidding documents should be prepared in one of the languages (10) customarily used in international commercial transactions and should specify that the text of the documents in that language is governing.

Settlement of Disputes

2.43 The conditions of contract should include provisions dealing with the applicable law and the forum for the settlement of disputes. International commercial arbitration may have practical advantages over other methods for the settlement of disputes. Borrowers should, therefore, consider providing for this type of arbitration in contracts for the procurement of goods and works. The Bank should not be named arbitrator or be asked to name an arbitrator.

C. Bid Opening, Evaluation and

Award of Contract

Time Interval between Invitation and Submission of Bids.

2.44 The time allowed for the preparation and submission of bids should be determined with due consideration of the particular circumstances of the project and the magnitude and complexity of the contract. Generally, not less than 45 days from the date of the invitation to bid or the date of availability of bidding documents, whichever is later, should be allowed for international bidding. Where large works or complex items of equipment are involved, this period should generally be not less than 90 days to enable prospective bidders to conduct investigations before submitting their bids. In such cases, the Borrower is encouraged to convene pre-bid conferences and arrange site

(10) English, French, Spanish.

services as quoted in the c.i.f. price by more than 15%, the entire costs of transportation and insurance will be financed by the Borrower.

2.38 The indemnity payable under the insurance should be in a freely convertible currency to enable prompt replacement of lost or damaged goods. If the Borrower does not wish to insure through an insurance company, evidence is needed that resources are readily available for prompt payment in a freely convertible currency of the indemnities required to replace lost or damaged goods.

2.39 Bidding documents should state the types and terms of insurance to be provided by the bidder. For civil works, a contractor's All Risk form of policy usually will be required. Bidding documents should permit contractors to place insurance with insurers from any eligible source. For large projects with several contractors on a site, a « wrap-up » or total project insurance arrangement may be provided by the Borrower, in which case Borrowers should seek competition for such insurance.

Liquidated Damages and Bonus Clauses

2.40 Provisions for liquidated damages or similar provisions in an appropriate amount should be included in bidding documents when delays in the completion of works or delivery of goods, or failure of the works or goods to meet performance requirements would result in extra cost, or loss of revenue or of other benefits to the Borrower. Provision may also be made for a bonus to be paid to contractors or suppliers for completion of works or delivery of goods ahead of the times specified in the contract when such earlier completion or delivery would be of benefit to the Borrower.

Force Majeure

2.41 The conditions of contract included in the bidding documents should stipulate that failure on the part of the parties to

vary, depending on the types of security furnished and on the nature and magnitude of the works. Contracts may provide for a percentage of the total payment to be held as retention money to secure full performance by the contractor. Security should extend sufficiently beyond the estimated date for completion of the works to cover the warranty or maintenance period specified in the contract. Alternatively, a separate security may be obtained for that period.

2.35 In contracts for the supply of goods, the need for performance security will depend on the market conditions and commercial practice for the particular kind of goods. Suppliers or manufacturers may be required to provide a bank guarantee to protect against non-performance of the contract. Such guarantee may also cover warranty obligations or, alternatively, a percentage of the payments may be held as retention money to cover warranty obligations. The guarantees or retention money should be reasonable in amount.

Transportation and Insurance

2.36 Bidding documents for goods should invite bids on cost, insurance and freight (c.i.f.) port of entry/border point terms, permitting, at the bidders option, transportation and insurance from any eligible source. (9) The evaluation and selection of the lowest evaluated bid should be on the basis of these c.i.f. prices. If the contract is signed on c.i.f. terms, the suppliers may arrange for transportation and insurance from any eligible source.

2.37 If the Borrower wishes to provide external transportation and insurance through national companies, bidders should be asked to quote free on board (f.o.b.) port of shipment prices in addition to the c.i.f. port of entry/border point price. Selection of the lowest evaluated bid will be on the basis of the c.i.f. price, but the Borrower may sign the contract on f.o.b. terms and make its own arrangements for transportation and insurance. Disbursements under the Bank loan will be limited to the c.i.f. price quoted by the bidder. If the costs of transportation and insurance arranged by the Borrower exceed the costs for those

(9) See paras. 1.5 and 1.6.

will be fixed or that price adjustments (upwards or downwards) will be made in the event changes occur in major cost components of the contract such as labor, equipment, materials and fuel. Price adjustment provisions are usually not necessary for simple contracts involving delivery of goods or completion of works within about a year, but should be included in works contracts which extend over several years. It is normal commercial practice to obtain firm prices for some types of equipment regardless of the delivery time and, in such cases, price adjustment provisions are not needed.

2.32 Contract prices may be adjusted by the use of a prescribed formula (or formulae) which breaks down the total contract cost into components that are adjusted by price indices specified for each component or, alternatively, on the basis of documentary evidence (including actual invoices) provided by the supplier or contractor. The use of the formula method of price adjustment is preferable to that of documentary evidence. The method to be used, the formula (if applicable) and the base date for application should be clearly defined in the bidding documents so that the same provisions will apply to all bidders.

Advance Payments

2.33 Any advance payment, made upon signature of a contract for goods or works, for mobilization and similar expenses should be related to the estimated amount of these expenses and be specified in the bidding documents. Amounts and timing of other advances to be made, such as for materials delivered to the site for incorporation in the works, should also be described in the bidding documents. The bidding documents should specify the arrangements for any security required for advance payments.

Performance Security

2.34 Bidding documents for works should require security in an amount sufficient to protect the Borrower in case of breach of contract by the contractor. This security should be provided by a performance bond or a bank guarantee, at the contractor's option, in an appropriate form and amount as specified in the bidding documents. The amount of the bond or guarantee may

Terms and Methods of Payment

2.27 Payment terms should be in accordance with the international commercial practices applicable to the goods and works and the market in question. Contracts for supply of goods should provide for full payment on the delivery and inspection, if so required, of the contracted goods except for contracts involving installation and commissioning, in which case a portion of the payment may be made after the supplier has complied with all his obligations. The use of documentary letters of credit is encouraged so as to assure prompt payment to the supplier. In major contracts for plant and equipment, provision should be made for suitable advances and, in contracts of long duration, for progress payments.

2.28 Contracts for civil works should provide in appropriate cases for mobilization advances, advances on plant and material, regular progress payments and reasonable retention amounts.

2.29 Bidding documents should specify the payment method and terms offered, whether alternative payment methods and terms would be allowed and, if so, under what circumstances. The method of payment should take into account the available procedures for withdrawals of the proceeds of the loan. Disbursements of the proceeds of the loan are made at the request of the Borrower, generally through reimbursements for eligible amounts already paid by the Borrower to the supplier or contractor. However, the Bank may agree to make direct payment to a supplier or contractor, at the Borrower's specific disbursement request for each payment, or to make direct reimbursements to a commercial bank which has issued to a supplier or contractor a letter of credit that is covered by an agreement to reimburse, issued by the Bank at the request of the Borrower.

2.30 A more complete description of the Bank's disbursement procedures is provided in the current Guidelines for Withdrawal of Proceeds of IBRD Loans and IDA Credits.

Price Adjustment Clauses

2.31 Bidding documents should state either that bid prices

rencies required to be made to the bidder. For the purpose of comparing prices, all bid prices should be converted to a single currency selected by the Borrower and stated in the bidding documents. The Borrower should make this conversion by using the selling (exchange) rates for those currencies quoted by an official source (such as the Central Bank) for similar transactions :

- (a) on a date selected in advance and specified in the bidding documents, provided that such date should not be earlier than 30 days prior to the date specified for the opening of bids nor later than the original date prescribed in the bidding documents for the expiry of the period of bid validity; or
- (b) on the date of decision (8) to award the contract or on the original date prescribed in the bidding documents for the expiry of the period of bid validity, whichever is earlier.

One of the above options should be selected by the Borrower and clearly stated in the bidding documents.

Currency of Payment

2.25 Payment of the contract price should be made in the currency or currencies in which the bid price is stated in the bid of the successful bidder.

2.26 When the bid price is stated in one currency but the bidder has also requested payment in other currencies and has expressed the requirements in other currencies as a percentage of the bid price, the exchange rates to be used for purposes of payments shall be those used by the bidder in his bid, so as to ensure that the value of the foreign currency portions of his bid price is maintained without any loss or gain.

(8) The data on which a decision is reached by the approving authority.

in which the contract price will be paid. The following provisions (paras. 2.21-2.26) are intended to (i) ensure that bidders do not have to bear any exchange risk with regard to the currency of bid and of payment, and hence may offer their best prices, (ii) give bidders in countries with weak currencies the option to use a stronger currency and thus provide a firmer basis for their bid price; and (iii) enable the Borrower to select the lowest responsive bidder as of the date of its decision to award the contract, but at the same time, ensure fairness to all the bidders.

Currency of Bid

2.21 Bidding documents should state that the bidder may express the bid price in his country's currency or, at his option, in a currency widely used in international trade. Such international currency will be selected by the Borrower and specified in the bidding documents. A bidder who expects to incur expenditures in more than one currency and wishes to be paid accordingly should state the respective portion of his bid price in each such currency. Alternatively, the bidder may express the entire bid price in one currency and indicate the percentages of the bid price required to be paid in other currencies and the exchange rates used in the calculations.

2.22 In the bidding documents for the supply and/or installation of equipment, the Borrower may require bidders to state the portion of the bid price representing local costs in the Borrower's currency.

2.23 In bidding documents for works, the Borrower may require bidders to state the bid price entirely in the Borrower's currency, along with the requirements for foreign currency payments expressed as a percentage of the bid price for each such foreign currency. Each bidder should specify the exchange rates he has used in such calculations. Alternatively, the Borrower may require bidders to use exchange rates specified in the bidding documents.

Currency Conversion for Bid Comparison

2.24 The bid price is the sum of all payments in various cur-

time before the date of bid submission to enable bidders to take appropriate actions.

Standards

2.17 If particular national or other standards with which equipment, materials or workmanship must comply are cited, bidding documents should state that equipment, materials or workmanship meeting other standards which ensure equivalent or higher quality than the standard specified will also be accepted.

Use of Brand Names

2.18 Technical specifications should be based on relevant characteristics and/or performance requirements. References to brand names, catalog numbers or similar classifications should be avoided. If it becomes necessary to quote a brand name or catalog number of a particular manufacturer to clarify an otherwise incomplete specification, the words « or equivalent » should be added after such reference. The specification should permit the acceptance of offers for goods which have similar characteristics and which provide performance and quality at least equal to those specified.

Limits on Disbursements

2.19 Bidding documents should state that disbursements (6) from the proceeds of Bank loans will be limited to financing goods and works provided from eligible sources. (7) The Bank requires information concerning the country of origin of the goods and works it finances, and the bidding documents should require the supplier or contractor to furnish the necessary information.

Currency Provisions

2.20 Bidding documents should state the currency or currencies in which bidders are to state their prices, the procedure for conversion of prices expressed in different currencies into a single currency for the purpose of comparing bids, and the currencies

(6) See paras. 2.29-2.30 for disbursement procedures.

(7) See para. 1.5.

may be required, but it should not be set so high as to discourage bidders. Bid security should remain valid for a period of 30 days beyond the validity period for the bids to provide reasonable time for the Borrower to act if the security is to be called. Bid security should be released to unsuccessful bidders once it is determined that they will not be awarded a contract.

Conditions of Contract

2.15 The contract documents should clearly define the scope of work to be performed, the goods to be supplied, the rights and obligations of the Borrower and of the contractor or supplier and the functions and authority of the engineer or architect, if one is employed by the Borrower, in the supervision and administration of the contract. In addition to the general conditions of contract, any special conditions appropriate to the nature and location of the project should be included.

Clarity of Bidding Documents

2.16 Bidding documents should be so worded as to permit and encourage international competitive bidding and should set forth clearly and precisely the work to be carried out, the location of the work, the goods to be supplied, the place of delivery or installation, the schedule for delivery or completion and the warranty and maintenance requirements as well as any other pertinent terms and conditions. In addition, the bidding documents, where appropriate, should define the tests, standards, and methods that will be employed to judge the conformity of equipment as delivered, or works as performed, with the specifications. Drawings should be consistent with the text of the technical specifications. The bidding documents should specify any factors which will be taken into account in addition to price in evaluating bids, and how such factors will be quantified or otherwise evaluated. If bids based on alternative designs, materials, completion schedules, payment terms, etc., are permitted, conditions for their acceptability and the method of their evaluation should be expressly stated. Any additional information, clarification, correction of errors or alterations of bidding documents should be sent to each recipient of the original bidding documents in sufficient

as necessary appendices, such as formats for various securities. If a fee is charged for the bidding documents, it should be reasonable and reflect the cost of their production and should not be so high as to discourage qualified bidders. Guidelines on critical components of the bidding documents are given in the following paragraphs. The Loan Agreement will specify whether the bidding documents should be submitted to the Bank for review before they are issued to prospective bidders.

References to Bank

2.12 If the Borrower wishes to refer to the Bank in bidding documents the following language should be used .

< . . . (name of Borrower) . . . has received (or in appropriate cases has applied for') a loan from the International Bank for Reconstruction and Development in various currencies equivalent to US \$. . . toward the cost of (name of project), and intends to apply a portion of the proceeds of this loan to eligible payments under the contract (contracts) for which this invitation to bid is issued. Payment by the International Bank for Reconstruction and Development will be made only at the request of (name of Borrower) and upon approval by the International Bank for Reconstruction and Development and will be subject in all respects, to the terms and conditions of the Loan Agreement. No party other than (name of Borrower) shall derive any rights from the Loan Agreement or have any claim to loan proceeds.

Validity of Bids and Bid Security

2.13 Bidders should be required to submit bids valid for a period, specified in the invitation to bid, sufficient to enable the Borrower to complete the comparison and evaluation of bids, review the recommendation of award with the Bank (if required by the Loan Agreement) and obtain all the necessary approvals so that the contract can be awarded within that period.

2.14 Bid security, in the form and amount specified in the bidding documents, affording the Borrower reasonable protection,

Prequalification of Bidders

2.10 Prequalification is advisable for large or complex works and, exceptionally, for custom designed equipment and specialized services to ensure, in advance of bidding, that invitations to bid are extended only to those who are capable. The Loan Agreement with the Bank will specify if prequalification is required for particular contracts. Prequalification may also be useful to determine a contractor's eligibility for domestic preference where this is allowed. (4) Prequalification should be based entirely upon the capability of prospective bidders to perform the particular contract satisfactorily, taking into account, inter alia, their (i) experience and past performance on similar contracts, (ii) capabilities with respect to personnel, equipment, and plant and (iii) financial position. The invitation to prequalify for bidding on specific contracts should be advertised and notified as described in paras 2.8-2.9 above. The scope of the contract and a clear statement of the requirements for qualification should be sent to all those that wish to be considered for prequalification. As soon as prequalification is completed, the bidding documents should be issued to the qualified bidders. All such bidders that meet the specified criteria should be allowed to bid.

B. Bidding Documents

General

2.11 The bidding documents (5) should furnish all information necessary for a prospective bidder to prepare a bid for the goods and works to be provided. While the detail and complexity of these documents will vary with the size and nature of the proposed bid package and contract, they should generally include; invitation to bid; instructions to bidders; form of bid; form of contract; conditions of contract, both general and special; technical specifications; list of goods or bill of quantities and drawings, as well

(4) See paras. 2.55-2.57.

(5) Sample bidding documents for goods and works which meet the requirements of these Guidelines are available in the Bank for the guidance of borrowers.

of goods or works on the basis of international competitive bidding, the Borrower is required to prepare and forward to the Bank as soon as possible, and in any event not later than 60 days prior to the date of availability to the public of the tender documents relating to such goods or works, as the case may be, a general procurement notice. The Bank will arrange for the publication of such Notice in the United Nations Development Forum, Business Edition. The Notice should contain information concerning the recipient (or prospective recipient), amount and purpose of the loan, describe the goods and works to be procured under international competitive bidding, indicate, where known, the scheduled date for availability of the bidding or prequalification documents and specify the Borrower's agency responsible for procurement. The Borrower is required to provide the necessary information to update such Notice annually so long as any goods or works remain to be procured on the basis of international competitive bidding.

2.9. The international community should also be notified in a timely manner of the opportunities to bid for specific contracts. To that end, invitations to prequalify or to bid should be advertised in at least one newspaper of general circulation in the Borrower's country (and in the official gazette, if any). Copies of such invitations, or the advertisement thereof, should also be transmitted to local representatives of eligible countries that are potential suppliers of the goods and works required and to those who have expressed interest in response to the general procurement notice. Publication of the invitations in the Development Forum, Business Edition, is also encouraged. For large, specialized or important contracts, the Bank may require Borrowers to advertise the invitations to prequalify or to bid in well-known technical magazines, newspapers, and trade publications of wide international circulation. Notification should be given in sufficient time to enable prospective bidders to obtain documents and prepare and submit their responses. (3)

(3) See para. 2.44.

2.4 The size and scope of individual contracts will depend on the magnitude, nature and location of the project. For projects requiring a variety of works and equipment, separate contracts generally are awarded for the works and for the supply and/or installation of different major items of plant and equipment.

2.5 For a project requiring similar but separate civil works or items of equipment, bids may be invited under alternative contract options that would attract the interest of both small and large firms. Contractors or manufacturers should then be allowed to bid for individual contracts (slices) or for a group of similar contracts (package) at their option, and all bids and combinations of bids should be opened and evaluated simultaneously so as to determine the bid or combination of bids offering the most advantageous solution for the Borrower. (2)

2.6 In certain cases, e.g., where special processes or closely integrated manufacturing are involved, the Bank may accept turnkey arrangements under which the design and engineering, the supply and installation of equipment and the construction of a complete plant are provided under one contract. Alternatively, the Borrower may be responsible for the design and engineering, and invite bids for a single responsibility contract for the supply and installation of all goods and works required for the plant.

2.7 Detailed design and engineering of the goods and works to be provided, including the preparation of technical specifications and other bidding documents, should precede the invitation to bid for the contracts. However, in the case of turnkey contracts or contracts for large complex process plants, it may be undesirable or impractical to prepare complete technical specifications in advance. In such a case, it will be necessary to use a two-step procedure, first inviting unpriced technical proposals subject to technical clarifications and adjustments, to be followed by the submission of priced bids in the second step.

Notification and Advertising

2.8 Timely notification of bidding opportunities is essential in competitive bidding. For projects which include the procurement

(2) See paras. 2.49-2.54 for the bid evaluation procedures

II. INTERNATIONAL COMPETITIVE BIDDING (ICB)

A. General

Introduction

2.1 International competitive bidding, as used in these Guidelines, has the purpose of affording all eligible prospective bidders, (1) adequate notification of a Borrower's requirements and of providing all such bidders an equal opportunity to bid on the necessary goods and works.

Reserved Procurement

2.2 When ICB would be the appropriate method of procurement for particular goods or work, but the Borrower wishes to reserve this procurement for local suppliers or constructors, the Bank may accept such reserved procurement only on condition that :

- (a) it is not eligible for financing under the Bank loan; and
- (b) it will not significantly affect the satisfactory execution of the project in terms of costs, quality and completion time.

Type and Size of Contracts

2.3 The bidding documents should clearly state the type of contract to be entered into and contain the proposed contract provisions appropriate therefor. The most common types of contracts provide for payments on the basis of a lump sum, unit prices, cost plus fees or combinations thereof. Cost reimbursable contracts are acceptable to the Bank only in exceptional circumstances such as conditions of high risk or where costs cannot be determined in advance with sufficient accuracy. Such contracts should include appropriate incentives to limit costs.

(1) See para. 1.5.

advertising, should be in accordance with the Guidelines in order for advance contracts to be eligible for Bank financing, and the normal review process by the Bank should be followed. A Borrower undertakes advance contracting at its own risk, and any concurrence by the Bank with the procedures, documentation or proposal for award does not commit the Bank to make a loan for the project in question. The reimbursement by the Bank of any payments made by the Borrower under the contract prior to loan signing is referred to as retroactive financing and is only permitted within the limits specified in the Loan Agreement.

Joint Ventures

1.9 Manufacturers and contractors in the Borrower's country are encouraged to participate in the procurement process since the Bank seeks, through its procurement procedures, to encourage the development of local industry. Manufacturers and contractors in the Borrower's country may bid independently or in joint venture with foreign manufacturers or contractors, but the Bank does not approve conditions of bidding which require mandatory joint venture, or other forms of association between local and foreign firms.

Bank Review

1.10 The Bank reviews the Borrower's procurement procedures, documents, bid evaluations and contract awards to ensure that the procurement process is properly carried out. These review procedures are described in Annex I. The Loan Agreement will specify the extent to which these review procedures will apply in respect of the different categories of goods and works to be financed out of the proceeds of the loan.

Misprocurement

1.11 The Bank does not finance expenditures for goods and works which have not been procured in accordance with the agreed procedures and it is the policy of the Bank to cancel that portion of the loan allocated to the goods and works that have been misprocured. The Bank may, in addition, exercise other remedies under the Loan Agreement.

from, and produced in or supplied from Bank member countries and Switzerland. (8) Under this policy, bidders from other countries or bidder, offering goods and services from other countries should be disqualified from bidding for contracts intended to be financed wholly or in part from Bank loans.

1.6 Transportation of goods is not financed by the Bank if the services are rendered by enterprises from ineligible sources, except where pooling arrangements in shipping conferences in which shipping lines from eligible sources hold the major share make the nationality of the carrier immaterial, or where other means of transportation are not available or would cause excessive costs or delays. (9) Insurance services connected with Bank financed contracts are eligible for financing out of the proceeds of Bank loans only when rendered by insurers from eligible sources.

1.7 In connection with any contract to be financed by the Bank, the Bank does not permit a Borrower to deny prequalification, if required, to a firm for reasons unrelated to its capacity to supply the goods and works in question; nor does it permit a Borrower to disqualify any bidder for such reasons. As an exception to the foregoing, firms of a member country or goods manufactured in a member country may be excluded if, as a matter of law or official regulation, the Borrower's country prohibits commercial relations with that country, provided that the Bank is satisfied that such exclusion does not preclude effective competition for the supply of goods or works required.

Advance Contracting and Retroactive Financing

1.8 In certain circumstances, advance contracting, whereby the Borrower signs a contract before the signing of the related Bank loan, may be acceptable in the interests of more rapid and efficient execution of the project. The procurement procedures, including

-
- (8) For the purposes of these Guidelines, supplies and contractors in Taiwan, China are eligible to compete in providing goods and words financed by the Ban.
 - (9) See also para. 2.36 and 2.37.

Borrowers to obtain goods and works through international competitive bidding open to eligible suppliers and contractors. (7) On the other hand, there are cases where international competitive bidding is clearly not the most economic and efficient method of procurement, and in these cases, other methods of procurement are prescribed in the loan documents. Section II of these Guidelines describes procedures for international competitive bidding. Section III describes other methods of procurement and elaborates situations where their application would be more appropriate. The particular methods to be followed for the procurement of goods and works for a given project are specified in the loan documents for such project.

Applicability of Guidelines

1.4 Generally the Bank finances only a part of the cost of the project. The procedures outlined in these Guidelines apply to all procurement of goods and works financed wholly or in part by the loan proceeds. For the procurement of those goods and works not financed out of the proceeds of the loan, the Borrower may adopt other procedures. In such cases the Bank should be satisfied that the procedures to be used will fulfill the Borrowers obligations to cause the project to be carried out diligently and efficiently, and that the goods and works to be procured :

- (a) are of satisfactory quality and are compatible with the balance of the project;
- (b) will be delivered or completed in timely fashion; and
- (c) are priced so as not to affect adversely the economic and financial viability of the project.

Eligibility

1.5 Funds from Bank loans may be disbursed only on account of expenditures for goods and services provided by bidders

(7) See para. 1.5

the project, rests with the Borrower. (4) The Bank, for its part, is required by its Articles of Agreement to «ensure that the proceeds of any loan are used only for the purposes for which the loan was granted, with due attention to considerations of economy and efficiency and without regard to political or other non-economic influences or considerations.» (5) and it has established detailed procedures for this purpose. While in practice the specific procurement rules and procedures to be followed in the execution of a project depend on the circumstances of the particular case, three considerations generally guide the Bank's requirements :

- (a) The need for economy and efficiency in the execution of the project, including the procurement of the goods and works involved;
- (b) The Bank's interest, as a cooperative institution, in giving all eligible bidders from developed and developing countries (6) an opportunity to compete in providing goods and works financed by the Bank; and
- (c) The Bank's interest, as a development institution, in encouraging the development of local contractors and manufacturers in the borrowing country.

1.3 The Bank has found that, in most cases, these needs and interests can best be realized through international competitive bidding, properly administered, and with suitable allowance for preferences for local or regional manufacturers of goods and, where appropriate, for local contractors for works under prescribed conditions. In such cases, therefore, the Bank requires its

(4) In some cases, the Borrower acts only as an intermediary and the project is carried out by another agency or entity. References in these Guidelines to the Borrower include such agencies and entities .

(5) The Bank's Articles of Agreement; Article 3, Section 5 (b).

(6) See para. 1.5

L INTRODUCTION

1.1 The purpose of these Guidelines is to inform those carrying out a project that is financed in part by the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) or the International Development Association (IDA), (1) of the arrangements to be made for procuring goods and works (including related services) (2) required for the project. The Loan Agreement governs the legal relationships between the Borrower and the Bank, and the Guidelines are made applicable to procurements of goods and works for the project, to the extent provided in the agreement. The rights and obligations of the Borrower and the providers of goods and works for the project are governed by the bidding^a documents, (3) and by the contracts signed by the Borrower with the providers of the goods and works, and not by these Guidelines or the Loan Agreements. No party other than the parties to the Loan Agreement shall derive any rights therefrom or have any claim to loan proceeds.

General Considerations

1.2 The responsibility for the execution of the project, and therefore for the award and administration of contracts under

-
- (1) Since the procurement requirements of the IBRD and IDA are identical, references in these Guidelines to the Bank include both IBRD and IDA, and references to loans include credits.
 - (2) «Goods» and «works» include related services such as transportation, insurance, installation, training, initial maintenance and other similar services, but not consultants, services, to which the current «Guidelines for the Use of Consultants by world Bank Borrowers and by the World Bank as Executing Agency apply.
 - (3) For the purpose of these Guidelines, the words «bid» and «tender» shall have the same meaning.

2.59 Extension of Validity of Bids	30
2.60 Rejection of All Bids	30
III. Other Methods of Procurement	31
3.1 General	31
3.2 Limited International Bidding (LIB)	31
3.3 Local Competitive Bidding (LCB)	31
3.4 International and Local Shopping	32
3.5 Direct Contracting	32
3.6 Force Account	33
3.7 Procurement by UN Agencies	34
3.8 Use of Procurement Agents	34
3.9 Procurement in Loans to Financial Intermediaries	34
3.10 Procurement in Imports Programs and Structural Adjustment Loans	35

APPENDICES

Appendix 1 — Review of Procurement Decisions by the Bank	36
Appendix 2 — Preference for Domestic Manufacturers and Contractors	38

2.18 Use of Brand Names	18
2.19 Limits on Disbursements	18
2.20 Currency Provisions	18
2.21 Currency of Bid	19
2.24 Currency Conversion for Bid Comparison	19
2.25 Currency of Payment	20
2.27 Terms and Methods of Payment	21
2.31 Price Adjustment Clauses	21
2.33 Advance Payments	22
2.34 Performance Security	22
2.36 Transportation and Insurance	23
2.40 Liquidated Damages and Bonus Clauses	24
2.41 Force Majeure	24
2.42 Language	25
2.43 Settlement of Disputes	25
C. Bid Opening, Evaluation and Award of Contract 25	
2.44 Time Interval between Invitation and Submission of Bids	25
2.45 Bid Opening Procedures	26
2.46 Clarifications or Alterations of Bids	26
2.47 Process To Be Confidential	26
2.48 Examination of Bids	26
2.49 Evaluation and Comparison of Bids	27
2.55 Domestic and Regional Preferences	29
2.57 Postqualification of Bidders	29
2.58 Award of Contract	30

CONTENTS

I. Introduction	6
1.2 General Considerations	6
1.4 Applicability of Guidelines	8
1.5 Eligibility	8
1.8 Advance Contracting and Retroactive Financing	9
1.9 Joint Ventures	10
1.10 Bank Review	10
1.11 Misprocurement	10
II. International Competitive Bidding (ICB)	12
A. General	12
2.1 Introduction	12
2.2 Reserved Procurement	12
2.3 Type and Size of Contracts	12
2.8 Notification and Advertising	13
2.10 Prequalification of Bidders	15
B. Bidding Documents	15
2.11 General	15
2.12 References to Bank	16
2.13 Validity of Bids and Bid Security	16
2.15 Conditions of Contract	17
2.16 Clarity of Bidding Documents	17
2.17 Standards	18

**Guidelines for
Procurement under
IBRD Loans
and IDA Credits**

Second Edition, Revised and Expanded

(1984)

المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية

تستهدف مطبوعات « المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية » تلبية حاجة المكتبة العربية الى استجلاء « الجوانب انقانونية التجارة الدولية » وهذا المجال الاقتصادي والقانوني الحيوي يرتكن بالاخص الى عديد من الوثائق الدولية التي - رغم اهميتها -- يفتقد لها الباحث على المستوى المحلي ، بينما تنشغل بها اكثر من منظمة وهيئة وجمعية دولية ، تهتم على هذه الوثائق ، سواء بالاعداد او التجميع او الدراسة او التطبيق او نض المنازعات التي تنشأ عن التعامل بها ، مما اوجد ذخيرة عالمية لا يستهان بها و تستأهل من الدارسين كل العناية .

وقد تزايدت اهمية هذه الوثائق بالنسبة للعالم العربي ، وعلى الاخص بعد ان اتجهت الى ابرام عديد من اتفاقيات وعقود الاستثمار مع رؤوس الاموال الأجنبية بحيث أصبح توغير هذه الوثائق بين ايدي المشتغلين في مجالات الاستثمار والتجارة والمسؤولين عن مشروعات التنمية في البلاد العربية ضرورة ملحة .

وقد اخذت « المكتبة القانونية للعقود والاستثمارات الدولية » على عاتقها المبادرة الى النهوض بهذه الخدمة القومية الجديدة و تتوصل في اصدار سلسلة من المطبوعات العلمية والعملية تتضمن نخبة من الوثائق والبحوث في المجالات التي اشرنا اليها .

وبندا « المكتبة القانونية للمعهد والاستثمارات الدولية » بتقديم الوثائق والبحوث الآتية :

- لائحة مناقصات البنك الدولي .
- عقد المقاولة الدولي .
- اتفاقية فيما بين اربع البضائع الدولي .
- مدخل الى تجهيز المشروعات الدولية .
- التحكيم في المنازعات التجارية الدولية .
- لائحة البنك الدولي لاستخدام المكاتب الاستثمارية .

طلب مطبوعات « المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية »

من المؤلف

٧١٣٥٨ تليفون

٣ شارع فبني — الدقى — القاهرة